المملكة الأردنية الهاشمية

المسودة النهائية

الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي
2030-2021

31 أيار 2021

جدول المحتويات

1.1 خلفية 3
2.1 لماذا استراتيجية الأمن الغذائي؟ 4
3.1 آليّة الإعداد والنهج المتبع 4
الفصل الثاني: أوضاع الأمن الغذائي في الأردن 6
1.2 الواقع الاقتصادي الكلي والاجتماعي والبيئي 6
2.2 حالة الغذاء والتغذية 7
3.2 المواضيع ذات العلاقة بالأمن الغذائي 8
جدول (1) انتشار نقص التغذية في الأردن مقارنة بالأقاليم الأخرى والعالم 9
جدول (2) الإنتاج والتصدير والاستيراد والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2019 11
الفصل الثالث: القضايا والرؤية والأهداف والبرامج 17
1.3 قضايا الأمن الغذائي في الأردن 17
2.3 الرؤية 17
3.3 الأهداف الاستراتيجية والأهداف الفرعية والبرامج 18
الفصل الرابع: خطة التنفيذ 26
1.4 الادارة والمتابعة 26
2.4 مصادر التمويل 27
3.4 متطلبات نجاح التنفيذ 27

الجداول

جدول (1) انتشار نقص التغذية في الأردن مقارنة بالأقاليم الأخرى والعالم 9
جدول (2) الإنتاج والتصدير والاستيراد والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2019 11
الملاحق 28
الملحق (1): المؤسسات والجهات المشاركة في صياغة الاستراتيجية وأدوارهم ومسؤولياتهم 28
الملحق (2): الأنشطة التي تمت وأغراضها وأوقات عقدها 30
الملحق (3): حالة الأمن الغذائي في الأردن بناءً على مؤشرات الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي 31
الملحق (4): تحليل مؤسسات الأمن الغذائي 34
الملحق (5): شجرة المشاكل والتحليل الرباعي 36
الملحق (6): الرؤية والأهداف والمؤشرات الكلية للاستراتيجية 38
الملحق (7): الأهداف والبرامج والمسؤوليات وعمر البرامج وموازناتها 48
الملحق (8): برنامج العمل لنهاية 2021 52

الفصل الأول: مقدمة

1.1 خلفية

بعد ظهور فيروس كورونا، وفي أكثر من مناسبة خلال الأشهر الماضية، أكد جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم أن موضوع الأمن الغذائي يحظى باهتمام وأولوية خاصة في الأردن، كما ركز جلالته على عدة مواضيع تدعو إلى التفكير بها واتخاذ الإجراءات المناسبة بصددها أبرزها ما يلي:

- الأمن الغذائي يشكل التحدي الأكبر في عام 2021 [1]

- الجوع يهدد مجتمعات اللاجئين في منطقتنا، ونحن على استعداد لعمل كل ما يمكن لخدمتهم، وبذل كل الجهود لنكون مركزا إقليميا لأمنهم الغذائي[2]

- حتى نتمكن من تحقيق أمن غذائي، يجب وجود إطار سياسي وتشريعي قوي. والسؤال هنا ليس إن كنا سنعمل أم لا، بل ما هو العمل الذي سيحقق أهدافنا؟ [3]

لقد أصبح موضوع الأمن الغذائي يشكل هماً وطنياً، وذلك نتيجة لعمليات التحضر والعولمة، وتأثيرات التغير المناخي، والزيادات والتذبذب في الأسعار العالمية، علاوة على تأثر الأمن الغذائي في الأردن باللجوء السوري، وتراجع تحويلات الأردنيين في الخارج، بالإضافة إلى نقص الدعم المقدم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. وفي الآونة الأخيرة كان لجائحة كورونا أثرا بارزا في تسليط الضوء على أهمية ومركزية الأمن الغذائي. ومن هنا فإن الحاجة إلى وجود استراتيجية للأمن الغذائي هي حاجة ملحة لا يمكن غض النظر عنها.

إن صياغة وتنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي وبرنامجها التنفيذي تشكل فرصة وتحدٍ في آن معاً، ليس للحكومة الأردنية فحسب، وإنما للشركاء المحليين والدوليين الذين يدعمون الأردن لبناء المنعة في مواجهة الأزمات ووقف التباطؤ الاقتصادي. وستساهم هذه الاستراتيجية بتحقيق النمو والازدهار واستدامة الوضع في الأردن كمركز للاستقرار والسلم في الإقليم.

لقد التبس مفهوم الأمن الغذائي في الأردن مع الزراعة والاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات في توفير السلع الغذائية الرئيسية، لذا فقد تم ربط الأمن الغذائي بالزراعة بشكل شبه كامل. وهنا يتوجب التذكير بأن أول سياسة زراعية أردنية تم إعدادها عام1992 ، وركزت حينها على موضوع الأمن الغذائي. [4] كما تم إعداد العديد من التقارير والدراسات حول موضوع الأمن الغذائي بطلب من بعض الجهات المحلية والدولية، ولكن لم يتم اعتماد أي منها كاستراتيجية وطنية للأمن الغذائي رسميا. [5]

على الرغم من اعتماد الأمن الغذائي في الأردن بشكل كبير على الإنتاج الزراعي المحلي، إلا أن مفهوم الأمن الغذائي أوسع بكثير من الإنتاج الزراعي أو حتى توفير الغذاء. فهو قطاع متعدد الأبعاد، كما أن المؤسسات المعنية به متعددة، ويتطلب تحقيقه مزيدا من التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات وأصحاب العلاقة للعمل معا، والتي تشمل مؤسسات القطاعين، الحكومي

---

[1]. خطاب جلالة الملك عبدالله خلال اجتماعه مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي 25 أغسطس/ آب 2020

[2] خطاب جلالة الملك أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول 2020

[3] وكالة الأنباء الأردنية بترا، 2020. متوفر على الرابط التالي:
https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=155623&lang=ar&name=news
شارك جلالة الملك عبد الله الثاني في 16 أكتوبر في حوار بورلوغ الدولي لعام 2020 وألقى كلمة رئيسية أكد فيها على أهمية العمل الآن ومعا لمعالجة الجوع وانعدام الأمن الغذائي.

[4] تم إعداد السياسة الزراعية الأولى بدعم من كل من GIZ والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة وتزامن إعدادها مع اعتماد برنامج تصحيح القطاع الزراعي (ASAP) وقرض تصحيح القطاع الزراعي (ASAL)

[5] كان آخرها الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي أيار2017، وهي وثيقة شاملة دعمتها عدة أوراق فنية عن الموضوع أعدها برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء على طلب من وزارة الزراعة.

والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويعتبر الأمن الغذائي محصلة لعوامل عديدة مترابطة بشكل وثيق مثل التغذية والاستهلاك والوصول إلى الغذاء والحوكمة والاستقرار والاستدامة.

لقد التزم الأردن بتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وغاياتها المتعددة، بما في ذلك الأهداف الأول والثاني والثالث والسادس والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والسادس عشر، والتي ترتبط بشكل مباشر بموضوع الأمن الغذائي والجوع والتغذية وخاصة الغايات 2.1 و2.2.

وتجدر الإشارة إلى أن إنجاز الأعمال كالمعتاد وبنفس الوتيرة، لا يعتبر كافيا، وإنما نحن بحاجة إلى التفكير خارج الصندوق وبذل جهود نوعية إضافية، ليتمكن الأردن من تحقيق أهدافه والوفاء بالتزاماته بحلول العام 2030.

2.1 لماذا استراتيجية الأمن الغذائي؟

تشكل استراتيجية الأمن الغذائي استجابة مباشرة للحاجة الملحة والأولوية المعطاة للأمن الغذائي على أعلى المستويات في الأردن، كما تشكل انطلاقة للعمل الوطني والدولي المشترك، لتكون جزءاً لا يتجزّأ وشرطاً مسبقاً للأمن الوطني والإقليمي. وتشكل كل من الاستراتيجية وخطتها التنفيذية التي ستعد لاحقاً خارطة طريق للوصول إلى أردن آمن غذائياً، وستؤدي إلى تحقيق ما يلي:

1. الامتثال لأوامر جلالة الملك عبدالله الثاني، واعتماد 2021 عاماً لمواجهة تحديات الأمن الغذائي وانطلاقة جديدة للمئوية الثانية للمملكة.
2. أن يصبح الأردن مركزاً إقليمياً واستراتيجياً للأمن الغذائي، حيث سيكون مركزاً للتخزين وتوفير الخدمات اللوجستية والإنتاج الزراعي وتصنيع الأغذية وأنظمة الري والبيوت الزراعية، ونقل المعرفة والتقنيات الحديثة، كما سيصبح مركزا لتقديم خدمات الطوارئ لدول الإقليم.
3. تنسيق الجهود والتدخلات ذات العلاقة بالأمن الغذائي في الأردن وتفادي الازدواجية والتداخل والتضارب فيما بين المؤسسات العاملة في هذا المجال.
4. متابعة التقدم المنجز لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات العلاقة
5. بناء المنعة ضد عوامل وآثار التغير المناخي
6. مواجهة آثار فيروس كورونا على الأمن الغذائي
7. اعتبار آثار الأزمة السورية وخاصة اللاجئين كأزمة ممتدة

3.1 آليّة الإعداد والنهج المتبع

قامت وزارة الزراعة بالتواصل مع شركائها لدعم إعداد استراتيجية الأمن الغذائي وخطة العمل. وعبّر كل من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا والسفارة الهولندية في الأردن عن رغبتهم واستعدادهم لدعم الوزارة في إنجاز هذا العمل الهام. بدورها عقدت الوزارة اجتماعاً مع شركائها الخمسة بتاريخ 9 أيلول 2020، لتبادل الرأي حول المهام والشراكات والإعداد والتنفيذ والإنجاز. وقد أكد معالي وزير الزراعة على حاجة الدولة إلى استراتيجية شاملة، تتناول جميع مكونات الأمن الغذائي، يتم تنفيذها بالشراكة مع العديد من المؤسسات الحكومية وشركاء التنمية. وحتى تتحقق الشمولية فقد طالب معالي الوزير من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي العمل كميسّرين للعمل بقيادة وزارة الزراعة. [6]

[6] المبادئ التوجيهية التنفيذية لصياغة الاستراتيجية، برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة،2020 ورقة أولية أعدت لتشكل أساسا وتوجيها لعملية صياغة الاستراتيجية

خلال مراحل إعداد الاستراتيجية، تم اتباع منهج تشاركي واسع تضمن التنسيق والاستشارات مع أصحاب العلاقة، ملحق (1) يبين المؤسسات والجهات المشاركة في صياغة الاستراتيجية وأدوارهم ومسؤولياتهم.

وقد بدأ العمل التحضيري والمشاورات وجمع المعلومات ومراجعة الوثائق والتقارير مع نهاية شهر أيلول 2020، تبعها إعداد التقرير الأولي من قبل مستشار السياسات، وتمّت مناقشته مع كل من وزارة الزراعة ولجنة المراجعة بتاريخ 27 تشرين الأول 2020. ومن ثم تم اعتماد النسخة النهائية من التقرير الأوّلي خلال اجتماع اللجنة الوطنية للأمن الغذائي برئاسة معالي وزير الزراعة بتاريخ 22 تشرين الثاني 2020.

وشارك جميع أصحاب العلاقة بشكل فاعل في إعداد المسوّدات وتشكيل شجرة المشكلات وتحليل الشركاء والتحليل الرباعي وتحديد التحديات، بالإضافة إلى الوصول إلى توافقات وبناء إجماع معهم حول الرؤية والأهداف الاستراتيجية، وذلك خلال ورشة العمل التي استمرت لمدة يومين 9-10 شباط 2021، وشارك فيها النقاط المحورية/ ضباط الارتباط في الوزارات والمؤسسات الوطنية ومنظمات الأمم المتحدة. كما تم عقد ورشة عمل بتاريخ 22 نيسان 2021 لمراجعة واستكمال بعض أجزاء الاستراتيجية.

وتم تسيير وتوجيه العمل ومراجعته والموافقة على المسودات من خلال لجنة الميسرين والنقاط المحورية "ضباط الارتباط" للمواضيع المتخصصة، ولجنة مراجعة الاستراتيجية ووزارة الزراعة واللجنة التوجيهية. بدورها فقد أوصت اللجنة الوطنية لمجلس الوزراء بالموافقة على الاستراتيجية، والذي قام بالموافقة عليها بتاريخ .....

ملحق (2) يوضح الأنشطة التي تمت خلال إعداد الاستراتيجية، والرسم التخطيطي أدناه يبين الهياكل المختلفة المسؤولة عن صياغة ومراجعة الاستراتيجية والإشراف عليها وإقرارها.

الهياكل والمهام لإعداد استراتيجية الأمن الغذائي

الفصل الثاني: أوضاع الأمن الغذائي في الأردن

1.2 الواقع الاقتصادي الكلي والاجتماعي والبيئي

يصنف الأردن كدولة ذات دخل أعلى من المتوسط بتعداد سكاني 10.734 مليون نسمة[7]، حيث يعيش 9% منهم في المناطق الريفية وحوالي 12% من السكان لاجئون سوريون. وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي 44 مليار دولار أمريكي في العام 2019، ليكون دخل الفرد حوالي أربعة آلاف دولار أمريكي سنوياً.

وبلغ معدل الفقر المطلق 15,7%في العام 2017 [8]مقارنة ب14,4% في العام.2010 وخلال الربع الأخير من عام 2020 وصل معدل البطالة إلى أعلى مستوى في تاريخ الأردن على الإطلاق وهو 24.7%[9]، وكانت نسبته بين الذكور 22.6% و32.8%بين الإناث. يعتبر الأردن من أكثر البلدان التي تعاني من ندرة المياه في العالم، حيث يستهلك الفرد ما يقل عن 100م^3 سنوياً، ويستهلك القطاع الزراعي حوالي 570 مليون متر مكعب، أو ما يعادل 51.8%من كمية المياه المتاحة عام 2018. وساهم ب 5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019[10]. يعتمد الأردن في توفير الطاقة بشكل كبير على الخارج، فقد استورد أكثر من 95%من الطاقة اللازمة بقيمة 3.062مليار دولار أمريكي في العام 2019. وفيما يتعلق بالمناخ فإن تغير المناخ يؤثر على جميع مكونات الأمن الغذائي وأنظمة الغذاء في الأردن، ويتضح ذلك من خلال تناقص نسبة المياه وزيادة وتيرة، الجفاف وتسارع تدهور الأراضي، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض الإنتاج والإنتاجية خاصة بالنسبة لصغار المزارعين ومزارعي الكفاف الذين يعتمدون بشكل رئيسي على الزراعة البعلية وتربية الماشية التقليدية أو شبه المكثفة على نطاق واسع.

تعاني 3% من الأسر الأردنية من انعدام الأمن الغذائي، حيث يبلغ عدد أفرادها حوالي 186 219 فردا، وهناك 53% آخرون أو 286 872 3 فرداً معرضون لانعدام الأمن الغذائي (وفقا لمؤشر الأمن الغذائي/مؤشر كاري). ومن بين جميع المحافظات، تعتبر الطفيلة المحافظة الأكثر انعداما للأمن الغذائي في الأردن، حيث يعاني 20% من الأسر فيها من انعدام الأمن الغذائي[11].

2.2 حالة الغذاء والتغذية [12]

يعرف **الأمن الغذائي** بأنه **"الحالة التي يتحقق فيها الحصول المادي والاقتصادي على الغذاء الكافي والآمن والمغذي لكل الناس وفي كل الأوقات بشكل يلبي احتياجاتهم الغذائية، كما يناسب أذواقهم الغذائية المختلفة بما يدعم حياة نشطة وصحية [13]"**. ويتشكل الأمن الغذائي من أربعة عوامل أو مكونات رئيسية، مترابطة ترابطاً وثيقاً وتعتمد على بعضها البعض. وتحتاج حلقات سلسلة الأمن الغذائي إلى عدة عوامل تمكينية وشروط مسبقة لتتحقق.

يشير مصطلح **النظام الغذائي** إلى **"مجموعة الأنشطة التي ينطوي عليها إنتاج الأغذية وتجهيزها ونقلها واستهلاكها [14]"** ويمكن هنا ملاحظة أن الأمن الغذائي هدف وطني شامل، في حين أن النظام الغذائي نهج تكاملي. وتجدر الاشارة إلى أن المصطلحين يستخدمان من قبل الكثيرين لأداء نفس المعنى. وفي هذا السياق ينبغي على إجراءات الأمن الغذائي والنظم الغذائية أن تكفل عملية الحصول على أغذية كافية ومناسبة وآمنة لجميع الأسر بشكل منتظم ومستقر، في حين ينبغي أن تضمن الإجراءات الموجهة نحو التغذية حصول الأسر والأفراد على المعرفة والظروف الصحية والبيئية الداعمة اللازمة للحصول على فائدة كافية من الغذاء.[15]

---

[7] دائرة الإحصاءات العامة، 2020. [على الإنترنت] متوفر على: <http://dosweb.dos.gov.jo

[8] دائرة الإحصاءات العامة ، 2019

[9] دائرة الاحصاءات العامة، 2020. [على الإنترنت] متوفر على: <-http://dosweb.dos.gov.jo/23-0-unemployment-rate-during-the-second-quarter-of-2020

[10] دائرة الإحصاءات العامة, الأردن في أرقام 2019

[11] تحديث الأمن الغذائي الأردني، الآثار المترتبة على جائحة كورونا البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية والتنمية وبرنامج الأغذية العالمي من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس 2020

[12] هذا القسم اعتمد وبني على تقرير الاسكوا حول مراقبة الأمن الغذائي في الأردن

[13] مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996، منظمة الأغذية والزراعة

[14] لماذا النظم الغذائية، موقع قمة النظم الغذائية 2021

[15]لجنة الأمن الغذائي العالمي، التوصل إلى تفاهم للمصطلحات الدورة التاسعة والثلاثين، روما، 15-20 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

تتصف النظم الغذائية في الأردن بالهشاشة والضعف، حيث يقع الأردن في منطقة جافة أو شبه جافة مع هطول نسبة أمطار منخفضة ومتذبذبة من عام إلى آخر، بالإضافة إلى محدودية المياه الأرضية المتجددة واعتماد الأردن بشكل كبير على المدخلات الغذائية والزراعية المستوردة.

وفي الوقت الذي يشدد فيه الأردن على أولوية الأمن الغذائي في عام 2021 وما بعده، فإنه سيتم عقد قمتين على الصعيد العالمي؛ الأولى هي قمة النظم الغذائية، التي ستعقد في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر 2021، والثانية هي قمة التغذية التي ستعقد في طوكيو في كانون الأول/ديسمبر 2021.

وتجدر الإشارة إلى أن مكونات/معايير ومؤشرات الأمن الغذائي تختلف بين تلك التي تطبقها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومؤشر الأمن الغذائي العالمي الذي يطبقه مرفق وحدة الاستخبارات الاقتصادية في مجلة الإيكونومست. وعلاوة على ذلك فقد وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي الذي يتماشى في معظمه مع نظام وكالات الأمم المتحدة[16]. ويتضمن الملحق (3) وصفاً لحالة الأمن الغذائي في الأردن بناءً على مؤشرات الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي. واستناداً إلى مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2020[17]، فإن الأردن حقق 60.4 نقطة من أصل 100، واحتل بذلك المرتبة 62 بين 113 دولة مشمولة في مسح الأمن الغذائي العالمي، بينما احتل المرتبة 11 بين الدول العربية كما يبين الجدول المضمن في الملحق (3).

3.2 المواضيع ذات العلاقة بالأمن الغذائي

الأمن الغذائي هو قطاع متعدد المعارف ويرتبط بعدة قطاعات مثل الزراعة والمياه والصناعة والإمداد والتجارة والصحة والتنمية الاجتماعية والعمل وغيرها. والمقصود من التحليل هنا ليس أن يحل محل التحاليل المضمنة في الاستراتيجيات والخطط القطاعية ذات الصلة، بل تحقيق أقصى قدر من التكامل والتناغم معها.

1.3.2 انعدام الأمن الغذائي للأسر

في الماضي، كان الجوع في الأردن من النادر اعتباره مسألة مثيرة للقلق، ويرجع ذلك إلى العادات والتقاليد الاجتماعية التي عززت التضامن داخل المجتمعات المحلية، فضلا عن الأنماط الزراعية والنظم الغذائية التي كانت سائدة آنذاك، وخاصة في مناطق الريف والبادية. غير أن التحضر، وارتفاع معدلات النمو السكاني، والهجرة الريفية/الحضرية، وإهمال الأراضي الزراعية، والزيادات المفاجئة في عدد السكان بسبب عمليات اللجوء، وتقلب أسعار الأسواق الدولية، كلها عوامل ساهمت في زيادة مستويات انعدام الأمن الغذائي في الأردن. ومع ذلك، يصنف الأردن ضمن البلدان ذات الخطورة المنخفضة في مؤشر الجوع العالمي[18]. وفي هذا الصدد تجدر الاشارة إلى ما يلي:

- أن الفقر في ازدياد في الأردن حيث بلغ 15.7% في عام 2017 مقارنة مع 14.4% في عام 2010.
- خلال الفترة 2017-2019، بلغ معدل انتشار نقص التغذية في الأردن 8.5%، حيث قفز من 5.6% خلال الفترة 2004-2006 كما هو موضح في الجدول (1) أدناه. كما أن الأردن هو أحد البلدين الوحيدين في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا اللذين شهدا زيادة في نسبة انتشار نقص التغذية خلال الفترة 2017-2019 مقارنة بالفترة 2004-2006[19].

[16] تجدر الإشارة إلى أن هذه المعايير هي تلك التي اعتمدتها الدول العربية. وفي حين أن المعايير المقترحة في الفصل الرابع هي المعايير المقترحة لرصد الاستراتيجية وتقييمها، وسوف تشكل الأساس لمتابعة وتقييم الاستراتيجية والإبلاغ عنها وقاعدة البيانات في الأردن

[17] يتكون مؤشر الأمن الغذائي العالمي من أربعة مؤشرات رئيسية ومؤشرات فرعية تغطي 113 دولة، ويتم نشره سنويا من قبل وحدة الاستخبارات التابعة لمجلة الإيكونوميست (E. I.U.)

[18] الموقع الإلكتروني لمؤشر الجوع العالمي. احتل الأردن المرتبة 43 من أصل 107 في مبادرة الصحة العالمية في عام 2020.

[19] حالة انعدام الأمن الغذائي 2020

- الأوضاع الناجمة عن كورونا ساهمت في زيادة الفقر والبطالة بدرجات ونسب مختلفة في مختلف المناطق، وبين الأفراد. ومع وجود اقتصاد يعاني أساسا من أزمة، فإن أزمة كورونا أدت إلى أن يفقد 17% [20]من الأردنيين وظائفهم بشكل دائم مع ارتفاع البطالة إلى 24.7 % خلال الربع الأخير من عام 2020[21].

جدول (1) انتشار نقص التغذية في الأردن مقارنة بالأقاليم الأخرى والعالم

المعيار	الفترة	الأردن	غرب آسيا	غرب آسيا وشمال أفريقيا	الدول ذات الدخل الأعلى من المتوسط	العالم
نسبة انتشار نقص التغذية %	2006-2004	5.6	15.7	10.7	7.5	12.5
	2019-2017	8.5	12.1	9	3	8.5
الرقم بالملايين	2006-2004	0.3	24	42	178	819
	2019-2017	0.9	30	45	80	673

المصدر: حالة الأمن الغذائي والتغذية في العام 2020، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

إن انعدام الأمن الغذائي الأسري ناجم عن عوامل عديدة منها: الفقر المدقع، ومستويات البطالة المتزايدة، ووجود أعداد كبيرة من اللاجئين العرب، وخاصة من سوريا الذين باتوا ينافسون العمالة الأردنية على فرص العمل المحدودة في سوق العمل. فكان لهذه العوامل دور في زيادة البطالة، وتفاقم حالة الجوع، وعدم قدرة برامج الحماية الاجتماعية على الإيفاء باحتياجات المعوزين وخفض النفقات العامة، وعجز الموازنة، وزيادة الدين العام.

2.3.2 الزراعة

تبلغ مساحة الأراضي المزروعة في الأردن حوالي 2.12 مليون دونم [22]، وهناك حوالي 108 ألف حيازة أرضية، بالإضافة إلى 35 ألف حيازة حيوانية[23]. وتبلغ مساحة المحاصيل الحقلية والحبوب 0.964 مليون دونم، بينما تحتل الخضار والفواكه 0.374 و0.784 مليون دونما على التوالي، أما مساحة الغابات فتبلغ حوالي 1.049مليون دونم، بينما تبلغ مساحة المراعي 8.5 مليون دونم. ويبلغ حجم قطيع المجترات حوالي 3862 ألف رأس، منها 77 ألف بقرة و3.01 مليون رأس ضان و765ألف رأس ماعز و10 ألاف رأس إبل[24].

[20] تحديث الأمن الغذائي الأردني، الآثار المترتبة على COVID19، البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية والتنمية وبرنامج الأغذية العالمي من تموز-أغسطس 2020

[21] موقع دائرة الإحصاءات العامة 7 أبريل 2021

[22] الدونم يساوي 1000 متر مربع

[23] الزراعة في أرقام 2008-2018، وزارة الزراعة، 2019

[24] دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب السنوي الإحصائي 2019

وساهمت الزراعة بحوالي 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الحالية في العام 2019 [25] . وعند الأخذ بعين الاعتبار الروابط الأمامية والخلفية للقطاع الزراعي، فإن المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ستصل إلى حوالي 15%- 20%. وتشكل الزراعة مصدر دخل لـ 118 ألف أسرة في المناطق الريفية والبادية[26]، توفر فرص عمل لـ 91 ألف أردني، منهم 31 ألف عامل دائم، بينما يصل عدد العمال الموسميين والعرضيين إلى6.6 ألف و53.4 ألف على التوالي، كما ويبلغ عدد العمال غير الأردنيين 76 ألف منهم 53 ألف مصري[27].

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الزراعي في الأردن لديه أعلى نسبة من العمال غير النظاميين مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. وتعمل 16%من النساء العاملات في القطاع الزراعي بصورة غير رسمية، وهي نسبة أعلى من نسبة الرجال (5%)[28] وعلى الرغم من أن المساهمة الرسمية للزراعة في القوى العاملة منخفضة نسبيا (1.7%) إلا أن معظم العاملين في الزراعة إما عمال موسميون أو عرضيون أو من أفراد العائلة.

لقد تمكن الأردن من تحقيق نسب عالية من الاكتفاء الغذائي في كل من الخضروات، الفواكه، البيض، الحليب، زيت الزيتون ولحوم الدواجن، ويعتمد مزارعو الكفاف وصغار المزارعين على استهلاك منتجاتهم لسد حاجتهم من الغذاء.

وبالرغم من الإنجازات الكبيرة التي تم تحقيقها خلال العقود السابقة إلا أن القطاع الزراعي ما زال يواجه تحديات جمة أهمها، قلة الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية من الميزانية الحكومية، إلى جانب انخفاض التمويل والاستثمار والمساعدة الأجنبية، إضافة إلى ضعف أنشطة ومرافق التسويق والتصدير وانخفاض الإنتاجية وخاصة للزراعة البعلية والأغنام والمراعي، وكذلك ضعف أنشطة تحقيق الاستدامة ومواجهة التغير المناخي واستنزاف الموارد وعدم وجود مصادر بيانات موحدة ونظام متابعة وتقييم مناسبين. ويعد التداخل والتناقض وضعف التناغم بين السياسات والاستراتيجيات وعمل المؤسسات الزراعية والقطاعية الأخرى تحدياً اساسياً للقطاع الزراعي.

3.3.2 محدودية المياه

يعتبر شح المياه في الأردن من أهم التحديات والمشاكل التي يعاني منها الأردن، حيث يعد الأردن من أفقر البلدان في العالم مائياً، ويقل نصيب الفرد من المياه العذبة عن 100 متر مكعب مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 7000 متر مكعب. ولا تؤثر ندرة المياه على الزراعة فحسب، بل تؤثر أيضا على الصحة وسبل العيش والتنوع الحيوي الزراعي وتغير المناخ والتصحر. وتبلغ الكمية الإجمالية للمياه المستخدمة لجميع الأغراض حوالي 1.1 مليار متر مكعب، يستخدم أكثر من 50% منها للزراعة، بينما كانت الزراعة تستهلك حوالي 75% من مياه الأردن قبل 25 عاماً. وعلى الرغم من الجهود والموارد المالية الكبيرة المخصصة لتطوير هذا القطاع، إلا أنه ما زال يعاني من العديد من التشوهات ويواجه مجموعة من التحديات أهمها: ارتفاع نسبة الفاقد والهدر من المياه سواءً في الشبكات أو نتيجة لسوء الاستخدام، بالإضافة إلى عدم كفاية أنشطة الحصاد المائي وضعف القدرات والتنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة.

1.3.2 تجارة الغذاء والتصنيع والتسويق والتخزين

يصدر الأردن سلعا زراعية وغذائية معينة، أهمها الفواكه والخضروات الطازجة كما هو مبين في الجدول رقم (2) أدناه. وتشكل دول الخليج والعراق، وبنسبة أقل بعض الدول الأوروبية أهم الوجهات التصديرية، بينما يعتمد الأردن بشكل كبير على الواردات التي تسد حاجاته من سلع أخرى مثل القمح، والشعير، والذرة، والأرز والسكر وزيت الطهي واللحوم الحمراء. وبلغت قيمة

[25] البنك المركزي الأردني
[26] وزارة الزراعة، استراتيجية القطاع الزراعي 2020-2025
[27] الكتاب السنوي الإحصائي، دائرة الإحصاءات العامة 2019
[28] مشاركة المرأة في القطاع الزراعي والمؤسسات الريفية والحياة المجتمعية, UNWOMEN و ,REACH 2018

مستوردات الأغذية والحيوانات الحية في العام 2018حوالي 3418 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت قيمة صادرات الأغذية والحيوانات الحية 917 مليون دولار أمريكي، وبلغ عجز الميزان التجاري الغذائي في نفس العام ما قيمته 2501 مليون دولار أمريكي، الأمر الذي يجعل الأردن عرضة لتقلبات أسعار السوق العالمي.

جدول (2) الإنتاج والتصدير والاستيراد والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2019

السلع الاساسية	الإنتاج (000 طن) (1)	التصدير (000 طن) (2)	استيراد (000 طن) (3)	مجموع* الاستهلاك 2-3+1=(4)	الاكتفاء الذاتي*% 4/1=(5)
الخضروات	1348	450	112	1010	133
الفواكه (بما في ذلك الزيتون)	632	120	199	710	89
المحاصيل الحقلية	93	0.4	1711	1803.6	5.2
لحم أحمر	27	17	95	105	26
لحوم الدواجن	184	9	56	231	80
بيض	59	0.3	0.4	60	100
الحليب	457	0	0	457	100
السكر	0	2	275	273	0
الأرز	0	2	207	205	0
الزيوت النباتية	41.5	5.2	159.8	196.1	21.2
الأسماك	2	1	31	32	6.3

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة وحسابات المؤلف

لدى الأردن صناعات غذائية فعالة وتنافسية، وتشير التقديرات إلى أن قطاع الصناعات الغذائية والقطاعات الأخرى ذات الصلة تمثل حوالي 50% من حصة السوق المحلية، ويوجد في الأردن 11 قطاعاً غذائياً فرعياً، بما في ذلك المخابز والحلويات والألبان واللحوم والفواكه والخضروات. كما تشكل صناعة الأغذية 15% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في الأردن، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية في عام 2017 حوالي 2645 منشأة. [29]وما تزال الأسواق العربية الإقليمية تشكل سوق الصادرات الرئيسية للأردن، حيث تمثل أكثر من 75% من صادراته من الأغذية المصنعة[30]. هناك إمكانيات كبيرة لتحسين وزيادة كفاءة سلسلة القيمة الغذائية للسلع الأساسية الرئيسية في جميع مراحلها، أي الإنتاج والتجارة والتوزيع والاستهلاك، وهذا سيتحقق أساساً من خلال اعتماد تقنيات جديدة وطرق مبتكرة وممارسات جيدة مثل الزراعات المائية وأنظمة الري الفعالة وتربية الأغنام ذات الأصول الجيدة. وستساهم التحسينات في سلسلة القيمة في تحسين إنتاجية وتنافسية الصناعات الغذائية الأردنية

[29] تحليل قطاع تجهيز الأغذية في الأردن، 2019
[30] نفس المصدر السابق

ليس فقط في السوق المحلية ولكن أيضاً في الأسواق المجاورة والإقليمية. ومع مرور الوقت فإن قطاع الصناعات الزراعية سيكون أكثر أهمية وسيحظى بإمكانات أكبر للنمو[31]

وباستثناء استيراد القمح والشعير، فإن القطاع الخاص يتولى إنتاج واستيراد جميع السلع الزراعية والغذائية وتوزيعها وتقوم وزارة الصناعة والتجارة والتموين ببيع القمح للمطاحن والشعير والنخالة لأصحاب المواشي بأسعار مدعومة. ويعاني تداول وتصنيع الأغذية في الأردن من محدودية خدمات ما بعد الحصاد وما بعد الإنتاج وضعف الاستثمارات والبيئة الداعمة لها، وخاصة الاستثمارات الأجنبية والحواجز القانونية غير الجمركية والإطار الضريبي الذي يتسم بالتقلب والضرائب المتكررة والرسوم الإضافية على التجارة، إضافة إلى عدم كفاية البنية التحتية والخدمات وسياسات التجارة والصناعة غير المتناغمة.

5.3.2 فقدان وهدر الأغذية

وهناك نسبة كبيرة من الأغذية المنتجة محليا أو المستوردة التي إما تفقد أو تهدر خلال سلسلة الإمداد الغذائي[32]. وتجدر الإشارة هنا إلى النقص الكبير في المعلومات حول الفاقد والمهدور من الغذاء في الأردن. وعلى الصعيد العالمي، يتم فقدان 14% من الأغذية المنتجة خلال مرحلة ما بعد الحصاد قبل الوصول إلى مرحلة البيع بالتجزئة. [33]وفي الأردن بلغ مقدار الهدر من الغذاء للفرد حوالي 93 كغم سنوياً مقارنة ب 121 كغم على المستوى العالمي، ووصل مجموع الغذاء المهدر في الأردن حوالي 935 ألف طن سنوياً بينما وصل حوالي 931 مليون طن على المستوى العالمي.[34]

وفي الأردن، الذي يعد فقير مائيا، فإن فقدان وهدر الأغذية لهما تأثيراً مضاعفاً ليس فقط على المياه، بل تمثل أيضا هدراً للموارد المستخدمة في الإنتاج مثل الأراضي والطاقة والمدخلات، وزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، إضافةً إلى الأعباء المالية التي تضاف على المنتجين والتجار والمستهلكين.

وباختصار، فإن الأساس في تقليل الفاقد والهدر الغذائي إلى الحد الأدنى، هو فهم أين وكيف ولماذا يحدث ذلك، ثم تحديد الحلول والتدابير التي يتعين اتخاذها. وينبغي تبني الحلول ذات الأولوية والتي يجب تحديدها وفقا لمعايير واضحة، بما في ذلك المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبناءً على ذلك يتم اختيار أفضل المقايضات التي تعظم الفوائد وتقلل من الأضرار والتكاليف. ويبين الشكل أدناه الحلقات الرئيسية/ المراحل لسلسلة القيمة للغذاء في الأردن.

[31] Figueroa, Jose Luis; Mahmoud, Mai; and Breisinger, Clemens. 2018. The role of agriculture and agro-processing for development in Jordan. MENA RP Working Paper 5. Washington, DC and Cairo, Egypt: International Food Policy Research Institute (IFPRI). http://ebrary.ifpri.org/cdm/ref/collection/p15738coll2/id/132262

[32] برنامج العمالة الريفية وتحويل الأغذية الزراعية في الأردن/المذكرة المفاهيمية، البنك الدولي 2020

[33] حالة الأغذية والزراعة 2019 ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

[34] مؤشر هدر الغذاء، تقرير 2021/ برنامج البيئة العالمي

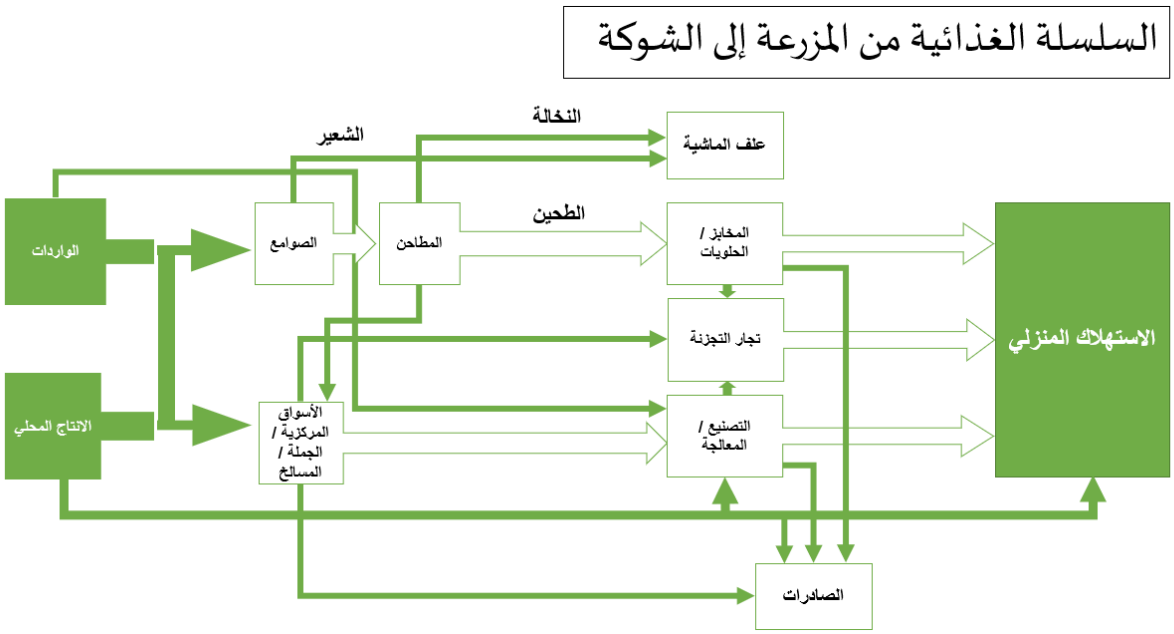

المصدر: المؤلف

التحديات الرئيسية التي تواجه فقدان الأغذية وهدرها في الأردن هي:

1. الممارسات المتعلقة بالنظم الغذائية غير المثلى في جميع المراحل، من الإنتاج إلى الاستهلاك.
2. عدم وجود بيانات حديثة وكافية عن الفاقد والمهدر من الغذاء.
3. ضعف الأطر والممارسات المؤسسية والقانونية، وتدابير ومعايير الجودة والسلامة. بالإضافة إلى ضعف المعرفة والوعي لدى المنتجين والتجار والمشغلين والمستهلكين.
4. عدم كفاية المرافق والبنى التحتية على طول السلسلة الغذائية ونقص الاستثمار في تحديث سلسلة القيمة.
5. الإفراط في إنتاج سلع محددة في فترات ومواسم معينة وسياسة الدعم غير الفعالة.

6.3.2 فيروس كورونا (كوفيد 19)

لقد أثر فيروس كورونا سلبا وبشكل كبير ومباشر على الأمن الغذائي في الأردن. ويمكن القول إن الحصول على الغذاء تأثر أكثر من غيره. وكان للركود الاقتصادي العالمي الناجم عن تدابير الاحتواء التي اتخذتها معظم البلدان أثر سلبي للغاية على سبل عيش الناس، فضلا على تأثيره على قدرات البلدان على الحفاظ على خطط فعالة للحماية الاجتماعية. ومع استمرار الأزمة، يلجأ الناس إلى استراتيجيات سلبية للتكيف على سبيل المثال استخدام المدخرات وبيع الأصول الإنتاجية[35]. كما أثر الفيروس على النظم الغذائية العالمية نظراً لتأثر عوامل العرض والطلب، فقد نجم عن ذلك قيودا على التجارة، وأصبحت أعداد كبيرة من الناس عاطلة عن العمل، وزادت أسعار بعض الخدمات والسلع الأساسية، وحدت من الوصول إلى مرافق الإنتاج مما أدى إلى تدابير إنتاج غير مثالية في معظم القطاعات الإنتاجية.

وعلى الرغم من التأثير المباشر ل "كوفيد 19" على جميع جوانب الحياة، إلا أن الإمدادات الغذائية في الأردن ظلت مستقرة، وعلاوة على ذلك، تمكن الأردن أيضا من الحفاظ على مستوى مستقر نسبيا من إنتاج وتصدير السلع الزراعية والغذاء إلى بلدان أخرى في المنطقة. واتخذت الحكومة عدة تدابير إدارية وإجرائية ومالية للحد من الأثر السلبي على الضعفاء. وعلى صعيد الحماية الاجتماعية، أطلقت الحكومة برنامج تكافل للمساعدة النقدية الطارئة بمراحله الثلاث، وحافظت على برنامج المساعدة النقدية الشهري، الذي يديره صندوق المعونة الوطني. وفي حين بلغت الآثار القصيرة الأجل لكوفيد 19 ذروتها

[35] جيرارد، ف.، إمبرت، سي وأوركين، ك. 2020. استجابة الحماية الاجتماعية لأزمة فيروس كورونا: خيارات للبلدان النامية. مراجعة أكسفورد للسياسة الاقتصادية

خلال الأشهر الثلاثة الأولى ، فإن الأثر التراكمي والطويل الأجل السلبي يشكل تحديا رئيسيا لجميع القطاعات الاقتصادية والأسر والأفراد، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين. وقد شهدت النظم الغذائية في الأردن تراجعا قدر بحوالي 40%[36].
ومن المرجح أن يؤدي استمرار القيود المفروضة على التنقل وتدابير الحجر الصحي/العزل في المخيمات والمجتمعات المحلية إلى دفع المزيد من أسر اللاجئين إلى الديون والمعاناة من انعدام الأمن الغذائي. وقد كان للفيروس تأثيراً ضاراً بشكل خاص على الأطفال حيث تم تعليق المدارس والوجبات المدرسية مما أجبر الأسر على اعتماد استراتيجيات مواجهة ضارة لتلبية الاحتياجات الأساسية. وقد ازدادت حوادث عمل الأطفال والزواج المبكر. [37]كما وأدى فقدان الدخل والمساعدات الاجتماعية على نطاق واسع نتيجة الجائحة إلى زيادة العبء المالي على الأسر. وتشير البيانات إلى أن الأسر تضطر إلى بيع جزء من استحقاقها من برنامج الأغذية العالمي لتلبية الاحتياجات الأساسية غير الغذائية، وهذا يأتي على حساب الأمن الغذائي للأسر[38].

7.3.2 إطار العمل الإقليمي

أكد تفشي فيروس كورونا أهمية وحاجة بلدان المنطقة للعمل معا أكثر من أي وقت مضى، ليس فقط لمكافحة الجائحة بل أيضا من أجل التصدي والتقليل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة عليها. وتشترك معظم بلدان المنطقة في عدة قواسم مشتركة مثل1) ندرة الموارد المائية 2) الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية 3) انخفاض الإنتاجية الزراعية 4) عدم كفاءة استخدام مياه الري 5) محدودية الاحتياطي من السلع الغذائية الاستراتيجية.

ويتمتع الأردن بالعديد من المزايا النسبية ومؤهل تأهيلاً جيداً ليكون مركزاً إقليمياً للأمن الغذائي بسبب: 1) كونه واحة أمن واستقرار في منطقة مضطربة 2) الموقع المتوسط وسهولة الوصول إلى بلدان أخرى 3) حرية الحركة النسبية للأفراد والخدمات ورأس المال والتجارة 4) البنية التحتية والهياكل المناسبة 5) لديه اتفاقيات تجارية ومعاملة تفضيلية مع العديد من وجهات التصدير الرئيسية مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية 6) توافر القوى العاملة المؤهلة والماهرة. وهناك عدة شروط ومتطلبات لتحقيق التعاون الإقليمي منها: تيسير التجارة وتقليل الحواجز غير التعرفية إلى أدنى حد، وتنسيق السياسات ومواءمتها بين دول الإقليم، والاستفادة من ميزة تراكم حجم الطلب كقوة تفاوضية في المشتريات والمناقصات الدولية المشتركة وتعزيز الصناعات الغذائية، إضافة إلى تبني الزراعة المكثفة والذكية، ونقل التكنولوجيا، ونشر التجديد، وإنشاء الهياكل والبنى التحتية المناسبة مثل مرافق التخزين ومرافق التعبئة والتغليف وأسطول النقل وشبكات الطرق.

وتجدر الإشارة هنا الى أن التغيرات المتكررة في السياسة الإقليمية والعوائق التجارية تشكل معوقات يتوجب العمل على تذليلها من أجل إنجاح العمل والتعاون الإقليمي، ومن ضمن تلك المعوقات: التعرفات الجمركية والحواجز التقنية والإدارية وضعف الشراكات الإقليمية، ومنح معاملة تفضيلية والاتفاق على قواعد منشأ موحدة، بالإضافة إلى تضارب المصالح السياسية والتجارية مع دول أخرى.

8.3.2 الجهات ذات العلاقة والإطار المؤسسي والقانوني

للعديد من المؤسسات والمنظمات والمجموعات مصالح ولها أدوار تلعبها كما وأنها تؤثر وتتأثر بالأمن الغذائي بشكل مباشر أو غير مباشر، ويلخص الملحق (4) المهام والتوقعات والمخاوف للجهات ذات العلاقة في مجال الأمن الغذائي في الأردن.

التحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسات التي تتعامل مع الأمن الغذائي في الأردن هي:

1. غياب الجهة المرجعية للأمن الغذائي في الأردن.
2. ضعف التنسيق الذي يؤدي إلى التداخل والتناقضات وازدواجية العمل، إلى جانب القوانين واللوائح غير السليمة وضعيفة التطبيق.

---

[36] Economic sectors, food systems, and households impact of COVID-19 on the Jordanian economy
Mariam Raouf, Dalia Sabbagh, and Manfred Wiegert, IFPRI, 2020

[37] لمحة عامة عن الأمن الغذائي للاجئين في الأردن في ضوء جائحة كورونا تحديث. برنامج الأغذية العالمي أيلول/سبتمبر 2020

[38] نفس المصدر السابق

3. بيئة الأعمال ليست مواتية دائما (على الرغم من التحسن الملحوظ في عام 2019 حيث تم تصنيف الأردن في المرتبة 75 من أصل 190 دولة مدرجة في مقياس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال مقارنة ب 104 في عام 2018[39].
4. ضعف مشاركة القطاع الخاص في صنع القرار واتخاذ القرارات ومحدودية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى ضعف المسؤولية الاجتماعية للشركات لا سيما في دعم الأسر والمجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.
5. ضعف السياسات والإجراءات والقدرات البشرية التي تشكل شرطا مسبقاً لتنفيذ وإدارة الأمن الغذائي الشامل والنظم الغذائية المستدامة.
6. قلة وتذبذب كميات المياه سنوياً.

9.3.2 القضايا المشتركة

النوع الاجتماعي

تؤدي المرأة دورا هاما في تأمين الغذاء لأسرتها، ويتمثل ذلك بصفة رئيسية بوصفها موظفة وعاملة في إنتاج المحاصيل والأغذية وتصنيعها وبيعها وإعداد الغذاء للعائلة وعلاوة على ذلك، أصبحت المرأة على نحو متزايد مساهم رئيسي في توفير الدخل وإدارة المزارع. ومع ذلك، فإنها تُهدّد وتُعاني أشد المعاناة من عواقب انعدام الأمن الغذائي كأم وعضو في الأسرة. ويمكن للمرأة، بوصفها من المؤثرين على اتخاذ القرار، أن تسهم إسهاما كبيرا في تحسين الأمن الغذائي على الصعيدين الأسري والوطني.

لقد ارتفع معدل البطالة في الأردن إلى 24.7% في الربع الأخير من عام 2020 من 19% في الفترة نفسها من العام السابق، وسط التأثير الشديد الناجم عن فيروس كورونا والانكماش الاقتصادي المزمن. وكان هذا أعلى معدل للعاطلين عن العمل منذ بدء السلسلة في عام 2005، حيث ارتفع معدل البطالة للرجال (22.6% مقابل 17.7% في الربع الرابع من عام 2019) والنساء (32.8% مقابل 24.1% في الربع نفسه من عام 2019)[40]. ويتميز سوق العمل الأردني باختلافات كبيرة بين الجنسين حيث أن نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة تقل عن 15%، مقارنة بنحو 60 % للرجال.[41]

وفي مخيمي الزعتري والأزرق، أظهرت الأسر التي ترأسها نساء تراجعاً كبيراً بشكل غير متناسب في استهلاك الأغذية، حيث أن إمكانات الحصول على فرص العمل غير الرسمية والقروض أقل من نظيراتها لدى الرجال[42]. وتظهر الدراسات أنه عندما تتاح للمرأة الفرصة لإدارة الشؤون المالية للأسرة، فإنّ النساء ينفقن أكثر من الرجال على احتياجات أسرهن الغذائية والرعاية الصحية والرسوم المدرسية للأطفال. ولذلك، فإن تمكين المرأة من زيادة فرص الحصول على الموارد والتحكم فيها يعتبر أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي[43].

البيئة والتغير المناخي

يشكل تغير المناخ عاملا مضاعفاً للتهديد بالنسبة للجياع ومن يعانون من نقص التغذية وهو إلى جانب الصراعات يؤدي الى تدمير سبل العيش، ويدفع إلى النزوح، ويوسع أوجه عدم المساواة، ويقوض التنمية المستدامة[44]. ويرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالبيئة وتغير المناخ لأنه يؤثر عليهما ويتأثر بهما، ولا سيما في الأردن الذي يتسم بهشاشة وضعف النظم البيئية والغذائية. خاصة أن نسبة عالية من منتجي الأغذية تعيش في مناطق تعتمد على هطول الأمطار الشحيح والمتذبذب وعلى تربية

[39] البنك الدولي، اقتصاديات التجارة، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الأردن2008-2019 بيانات، 2020
[40] موقع دائرة الاحصاءات العامة
[41] بطالة الشابات وتمكينهن في الاقتصاد الريفي، موجز الأردن القطري، الصندوق الدولي للتنمية ومنظمة العمل الدولية
[42] لمحة عامة عن الأمن الغذائي للاجئين في الأردن فيروس كورونا تحديث، برنامج الأغذية العالمي، أيلول/سبتمبر 2020
[43] ورقة حقائق عن مكتب المرأة في التنمية والأمن الغذائي والنوع الاجتماعي التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية
[44] كيف يهدد تغير المناخ الأمن الغذائي - ولماذا نحن جميعا في خطر

المجترات التقليدية أو شبه المكثفة لإنتاج اللحوم والحليب، ولا سيما في الأجزاء الشرقية من الأردن حيث يعتمد المزارعون اعتمادا كبيرا على ما ينتجونه لتلبية جزءاً من استهلاك أسرهم من الغذاء.

ومن المتوقع أن يؤثر تغير المناخ على كمية ونوعية الموارد المائية المجهدة في الأردن وفقا للتقرير الوطني الشامل حول تغير المناخ في الأردن، سينخفض هطول الأمطار بنسبة 15% وفقا للسيناريو المتوسط، ويرتفع إلى 21% وفقا للسيناريو الأقصى، في حين أن بعض الينابيع والمصادر الجوفية قد جفت او انخفض انتاجها خلال السنوات الماضية بنحو 50%. هذا وسيشهد الأردن زيادة مطردة في درجة الحرارة بمقدار 1.5-2.5 درجة مئوية وزيادة في مواسم الجفاف وموجات الحرارة. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن ينخفض معدل هطول الأمطار في الأردن، إلا أن هناك زيادة في شدتها، مما يؤدي إلى فيضانات قد تؤثر على التنمية المستدامة والنظم البيئية الهشة في الأردن.[45]

اللاجئون:

يعتبر الأردن ملاذا آمنا لأعداد كبيرة من اللاجئين من المنطقة وخارجها. وعلى الرغم من محدودية موارده الطبيعية والمالية فإن اللاجئين يتلقون معاملة كريمة بفضل التضامن والدعم التي تقدمها الحكومة والمجتمع الدولي. يتجاوز عدد اللاجئين المسجلين رسميا في الأردن 2.952 مليون لاجئ (مسجلين لدى الأونروا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، بالإضافة إلى أكثر من 600 ألف سوري غير مسجلين يقيمون في الأردن. وهذا بدوره زاد من الضغط على الموارد المائية المحدودة، وزاد من استيراد الأغذية، وأثر بدرجات متفاوتة على سبل عيش المجتمعات المضيفة.

وقد ساهم المانحون من خلال منظمات الأمم المتحدة بسخاء لضمان الأمن الغذائي للاجئين، ولكن زخم المساعدات شهد تراجعاً خلال السنوات القليلة الماضية ليصل إلى مستويات حرجة. وإذا استمر هذا الانخفاض، ستكون له آثار كبيرة ليس فقط على الأمن الغذائي ولكن أيضا على الأمن الاجتماعي والوطني. ويتحمل الأردن أكثر بكثير من نصيبه من العبء نيابة عن المجتمع الدولي، وبالتالي فهو بحاجة إلى الدعم للحفاظ على مستوى الخدمات المقدمة للاجئين.

10.3.2 تحليل المشاكل والتحليل الرباعي

يتضمن الملحق (5) تحليل المشاكل (شجرة المشاكل) والتحليل الرباعي. وحدد تحليل المشاكل "الانتشار المرتفع لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية" باعتباره المشكلة المحورية التي تواجه الأمن الغذائي في الأردن والتي تنتج عن ستة أسباب رئيسية (مشاكل). وفي المقابل، تم تحديد الأسباب الجذرية (المسببات) لكل مشكلة رئيسية. وعلاوة على ذلك، فإن الجزء العلوي من الشجرة يحدد عواقب عدم التصرف بشكل صحيح وعلى وجه السرعة لحل المشاكل. في حين أن التحليل الرباعي يحدد البيئة الداخلية أي نقاط القوة والضعف، والبيئة الخارجية أي الفرص والتهديدات التي تؤطر الأمن الغذائي في الأردن. وينبغي أن تسعى الاستراتيجية إلى تعظيم الفائدة من نقاط القوة والفرص والتقليل إلى أدنى حد من تأثيرات نقاط الضعف والتهديدات والتغلب عليها.

[45] بيئة الأردن ، العربي الجديد، كانون الثاني 2020

الفصل الثالث: القضايا والرؤية والأهداف والبرامج

لقد اعتمد هذا الفصل وبنى على المشاورات والمناقشات التي تمت خلال الورشات التي عقدت مع المنسقين واصحاب العلاقة/المصلحة الآخرين، بالإضافة إلى اللقاءات والاجتماعات الثنائية التي عقدت لهذا الغرض. كما وأخذ بعين الاعتبار المؤطرات والالتزامات الوطنية والدولية ذات العلاقة.

1.3 قضايا الأمن الغذائي في الأردن

كنتيجة للتحليل الوارد في الفصل الثاني فقد تم استخلاص وتشخيص القضايا التالية من أجل البناء عليها لتحديد رؤية وأهداف وبرامج الاستراتيجية:

1. زيادة الطلب على الغذاء نتيجة للنمو السكاني وأنماط استهلاك الأغذية غير الرشيدة.
2. عدم وجود هيكل مؤسسي يعنى بالأمن الغذائي، وضعف التنسيق بين المؤسسات والمواءمة بين السياسات والاستراتيجيات والخطط القطاعية ذات الصلة (الزراعة والصناعة والتجارة والمياه -ونظم الغذاء والتغذية والصحة والعمل، وما إلى ذلك).
3. ضعف مشاركة القطاع الخاص و المرأة في الأنشطة الاقتصادية، مما يمثل ضياع في دخل الأسر، والتي يزيد من تفاقمها محدودية فرص التمويل.
4. عدم كفاية تدابير الحماية الاجتماعية، خاصة في ضوء الطلب المتزايد نتيجة للأوضاع الناجمة عن فيروس كورونا.
5. ضعف التدخلات التغذوية وعدم وجود إحصاءات وطنية محدثة عن سوء التغذية.
6. التشوهات خلال عمليات الإنتاج والتسويق والتجارة، مثل الأنظمة والتعليمات غير المناسبة، والموانع الإدارية وغير التقنية، والدعم التي تؤثر سلباً على الكفاءة والفعالية وعلى سلسلة القيمة الزراعية والنظم الغذائية.
7. الاستخدام غير المستدام وغير الفعال للموارد الطبيعية المحدودة، ولا سيما المياه والأراضي الزراعية والمراعي والذي يفاقمه محدودية إجراءات جمع وحصاد مياه الأمطار والاستخدام الجائر للأراضي، والغابات، والمراعي.
8. تجزئة الأراضي الزراعية وتفتت الحيازات وعدم القدرة على الاستفادة من ميزات ادارة المزارع والمؤسسات الكبيرة والعمل التعاوني والجماعي.
9. تغير المناخ وتدهور التنوع الحيوي الزراعي والتصحر.
10. انخفاض الإنتاجية الزراعية وفقدان كميات كبيرة خلال عمليات بعد الحصاد وبعد الإنتاج.
11. العادات الغذائية والمعايير الثقافية والاجتماعية حيث يتم إهدار كميات كبيرة من الطعام.
12. ضعف الاستثمار والبيئة الاستثمارية (الحوافز والمزايا) والموازنات وتدني نوعية الخدمات وبشكل خاص ما يتعلق بالبحوث ونقل المعرفة والتكنولوجيا والتسويق والتمويل.

2.3 الرؤية

ستعمل هذه الاستراتيجية على تحقيق الرؤية التالية بنهاية عام 2030:

"حماية سكان الأردن من انعدام الأمن الغذائي وضمان الحصول على إمدادات غذائية آمنة ومستقرة ومغذية وبأسعار معقولة في جميع الأوقات".

وهذا يعني أن الأردن:
سيسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي بحلول عام 2030 من خلال استهداف جميع جوانب الأمن الغذائي بشكل كلي واعتماد نظم غذائية مناسبة ومرنة. وهذا يستلزم بذل الجهود على مستوى الأفراد والأسر والمجتمعات مع تعزيز بيئة تمكينية للأمن الغذائي. وهذا بدوره مشروط باستمرار الدعم الحكومي والدولي، لا سيما فيما يتعلق باللاجئين والمجتمعات المحلية التي تأثرت بالأزمة السورية. ويستلزم لعب الدور الريادي على المستوى الإقليمي أن يكون الأردن نموذجا يحتذى به لبلدان المنطقة من خلال إنشاء المركز الإقليمي كرافد للأمن الغذائي وتشكيل حالة نجاح ونموذج لتحقيق التحديث والإبداع. وعلاوة على ذلك، من المؤمل أن يكون الأردن مركزاً لنقل التكنولوجيا المتصلة بالأمن الغذائي، وسيعمل على بناء شراكات وآليات جديدة للتعاون مع دول المنطقة.
وفي هذا الصدد، سيتم رصد حالة الأمن الغذائي في الأردن من خلال مؤشرات عامة ومؤشرات فرعية محددة المعالم وقابلة للقياس والتحقق ملحق (6). وعلى المستوى الدولي، سيسعى الأردن إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وتحسين أوضاعه على مؤشر الأمن الغذائي العالمي وكذلك مؤشر الجوع العالمي.

3.3 الأهداف الاستراتيجية والأهداف الفرعية والبرامج

تستند الأهداف الاستراتيجية على الركائز الأربع للأمن الغذائي، وهي التوافر، وإمكانية الوصول، والاستخدام، والاستقرار، بالإضافة إلى الحوكمة بما تتضمنه من تطوير مؤسسي (سياسات وإجراءات)، وأنشطة تدريبية وتشريعية. وبالنسبة لكل هدف استراتيجي، تم تحديد الأهداف الفرعية والبرامج الخاصة بكل منها. وبناء عليه، **سيتم وضع خطة تنفيذ مفصلة (خطة عمل) مع تدخلات محددة مباشرة بعد اعتماد هذه الاستراتيجية من قبل مجلس الوزراء**. وسيجري تحديد الأولويات وتحديد التدخلات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل وفقا لآليات ومعايير واضحة. وينبغي التأكيد مرة أخرى على التناغم والانسجام مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية والقطاعية ذات العلاقة وأن **هذه الاستراتيجية وخطة عملها لا يقصد بها أن تحل محل الاستراتيجيات والخطط الوطنية والقطاعية القائمة أو أن تكررها، بل ستعمل على استكمالها وتدعيمها.**

الهدف الاستراتيجي الأول

ضمان توافر الغذاء على المستوى الوطني والأسري والفردي

إن توفير الغذاء الكافي والصحي والمغذي والآمن في جميع الأوقات هو أحد أهم ركائز الأمن الغذائي. وعلى الرغم من تحقيق نسب عالية من الاكتفاء الذاتي في الخضروات والحليب الطازج والدواجن والبيض وزيت الزيتون، فإن الأردن يعتمد اعتمادا كبيرا على واردات السلع الغذائية الاستراتيجية التي تشكل غالبية سلة الأغذية المحلية كما ويستورد الأردن ما قيمته حوالي 4 مليار دولار من المنتجات الغذائية والزراعية بما في ذلك أكثر من 95% من احتياجات البلاد من القمح والشعير، فضلاً عن 100% من احتياجاته من الأرز والسكر. ويؤكد ذلك على أهمية دور التجارة والتزويد كعنصرين أساسيين لتأمين كميات كافية من السلع الغذائية الاستراتيجية للأردن، في ضوء الموارد المحدودة لتوسيع الإنتاج المحلي. ويتأثر توافر الأغذية إلى حد كبير بفقدان الأغذية وهدرها في مختلف مراحل سلسلة الإمداد، مما يشكل فرصة ضائعة وخسارة للموارد المالية والطبيعية. وفي حين أن الأردن لم يشهد مشاكل خطيرة تتعلق بتوافر الأغذية، فإن الأزمات العالمية يمكن أن تعرض للخطر خطوط امداد الأغذية وقدرة كبار منتجي السلع الغذائية الاستراتيجية على الحفاظ على استقرار صادرات الأغذية، مما يشوه إمدادات الأغذية العالمية من السلع الاستراتيجية الأساسية. وتشكل محدودية الموارد عقبة خطيرة أمام الحفاظ على الإنتاج المحلي للأغذية وزيادته.
وفيما يلي الأهداف الفرعية والبرامج التي تشكل اسهاماً رئيسيا في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول:

الهدف الفرعي 1: تعظيم الاستفادة من إمكانات الإنتاج الغذائي المحلي
وسيتم ذلك من خلال اعتماد ممارسات زراعية محسنة لزيادة الإنتاجية والاستخدام الفعال للموارد المحدودة لتعظيم عوائدها، لا سيما المياه الجوفية والسطحية والمعالجة، مما يحقق أقصى إمكانات الإنتاج للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية، من خلال تنويع الإنتاج والتوسع الرأسي أو/ والأفقي واعتماد التقنيات الحديثة والتحول نحو نظم زراعية وغذائية وصناعات غذائية أكثر استدامة ومرونة، لا سيما في المناطق الريفية.

البرامج:

1. برنامج تحسين الإنتاج والإنتاجية وتحسين دخل المزارعين والمنتجين

أهداف البرنامج:

- تعظيم الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية المتاحة، وخاصة المياه، من خلال استخدام نظم الري الحديثة، واستخدام المياه منخفضة الجودة، واستخدام مياه الأمطار من خلال تجميع المياه وتحقيق أفضل خليط من الزراعات بالإضافة الى اعتماد نظم إنتاج فعالة مثل الزراعة المائية، وإنتاج البذور، وتربية الأسماك، والزراعة الدائمة واستغلال الأراضي الصالحة للزراعة المهملة وزيادة إنتاجية وحمولات المراعي.
- ربط المنتجين الزراعيين الصغار والمتوسطين بالأسواق بهدف تحقيق قيمة إضافية، وبالعمل كوسيلة فعالة للتصنيع وتوليد فرص العمل اللائق، ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب الريفيين، أي جعل الأسواق تعمل لصالح الفقراء.
- تنظيم وتطوير نظم وعمليات الإنتاج والتنويع من خلال إنتاج سلع مربحة تستجيب لاحتياجات الأسواق المحلية والخارجية. بالإضافة الى نشر التقنيات الحديثة والاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها الأردن.
- الاستخدام الرشيد والآمن لمدخلات الإنتاج بسبب تأثيرها على سلامة الأغذية وصحة المستهلك وربحية المنتج.
- تطوير خدمات ما بعد الحصاد وما بعد الإنتاج عن طريق تحسين التعبئة والتغليف، والتصنيف، والنقل، والتخزين والتصنيع.
- إدخال الزراعة الذكية مناخياً والزراعة المقننة، والتكيف مع تغير المناخ، والاستفادة من موارد الطاقة المتجددة والحفاظ على التنوع الحيوي.
- تطوير قطاع الثروة الحيوانية ذات الانتاجية والربحية العالية.
- تعزيز الاستزراع المائي كمصدر غني بالبروتين.

2. برنامج الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي

أهداف البرنامج:

- وقف أو عكس اتجاه تدهور وإساءة استخدام الموارد الطبيعية، أي الأرض والمياه والنباتات والحيوانات.

- تشجيع وتطبيق مناهج وطرق وأساليب شاملة ومتكاملة لإدارة الموارد الطبيعية مثل تبني طرق الزراعة الدائمة.

- حفظ الموارد الوراثية النباتية والحيوانية الأصلية.

3. برنامج تطوير الصناعات الغذائية

أهداف البرنامج:

- تحسين القيمة المضافة للزراعة وربحية المزارعين والصناعيين.
- زيادة الطلب على السلع الزراعية وتقليل الفائض.
- توفير فرص العمل ومصادر الدخل الإضافية، لا سيما للنساء والشباب في المناطق الريفية.
- تحسين الاكتفاء الذاتي الغذائي وزيادة الصادرات.
- توفير البيئة الكفيلة بتحفيز الصناعات الغذائية وتحسين كفاءة صناعة الأغذية والقيمة المضافة للبيئة من خلال تبني نظم أكثر كفاءة في استخدام الموارد / أكثر خضرة في تصنيع الأغذية.
- تطوير سلسلة القيمة المستدامة للأعمال الزراعية وتحويل النظم الغذائية إلى نظم أكثر إنتاجية ومرونة وكفاءة في التكلفة والموارد.
- رقمنة الأعمال الغذائية لتحسين إدارة أدائها المالي والتشغيلي وتحديد المخاطر التشغيلية المحتملة.
- تعزيز انتاج وتصنيع المواد الغذائية الاساسية وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- الحد من ازدواجية الرسوم الجمركية وما ينجم عنها من تشوهات.

الهدف الفرعي 2: توفير إمدادات كافية ومستقرة من المواد الغذائية المستوردة
سيتم ذلك من خلال ضمان توافر مخزونات استراتيجية كافية من المواد الغذائية الأساسية وتنويع مصادر الواردات العالمية.
البرامج:

1. **برنامج ضمان توافر مخزون غذائي استراتيجي كاف**

أهداف البرنامج:
- زيادة قدرة الأردن التخزينية من المواد الغذائية الاستراتيجية وتوفير الدعم اللازم لذلك.

- تنويع مصادر الاستيراد.

- وضع خطط الطوارئ ومواجهة الأزمات وبشكل خاص تلك المتعلقة بالمستوردات.

- توفير البيئة الداعمة والملائمة للقطاع الخاص للعمل بسهولة ويسر.

الهدف الفرعي 3: تحسين التعاون والتكامل الإقليميين في مختلف جوانب الأمن الغذائي
سيتم ذلك من خلال تنفيذ آليات ووسائل تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والاستثمار في البحوث الزراعية والغذائية ونقل التكنولوجيا.
البرامج:

1. **برنامج إنشاء المركز الإقليمي للأمن الغذائي**

أهداف البرنامج:
- الحد من آثار الأزمات والصدمات وتأثيرها على بلدان المنطقة.
- الاستفادة من المميزات النسبية للأردن لخدمة المنطقة وإرساء أسس تعاون أوسع ومستدام.
- توفير البنية التحتية الإقليمية لمخزونات الطوارئ لصالح بلدان المنطقة بالإضافة إلى منظمات الإغاثة الإقليمية والدولية.
- العمل كمركز إقليمي للصناعات الزراعية والغذائية، بما في ذلك إنشاء مخازن حديثة ومبردة.
- توفير أسطول نقل حديث ومنظم.
- تحويل الأردن ليكون المركز الإقليمي لنقل التكنولوجيا والتدريب في مجال الزراعة والأمن الغذائي.
- إنشاء شركة استثمارية للأمن الغذائي.
- وضع خطة طوارئ لطرق الإمداد البديلة في حالات الإغلاق والطوارئ.
- تطوير وتنويع العلاقات التجارية وإبرام عقود طويلة الأجل مع الموردين للتخفيف من الاضطرابات وصدمات الأسعار.
-

الهدف الفرعي 4: الحد من فقدان الأغذية وهدرها وتعزيز سلامتها
سيتم ذلك عن طريق تنظيم الإنتاج الزراعي، واستهلاك الأغذية والاستخدام الأمثل للغذاء غير المستعمل
البرامج:

1. **برنامج الحد من فقدان وهدر الأغذية**

أهداف البرنامج:
- تحسين الوعي لدى المنتجين والموزعين والبائعين والمستهلكين والتجار بما يترتب على فقدان الأغذية وهدرها من آثار، وكيفية الحد منها.
- إعادة توجيه الدعم المباشر وغير المباشر ليكون أكثر كفاءة وفعالية والحد من التشوهات المرتبطة به.
- إدخال التقنيات والممارسات المناسبة لزيادة العمر الافتراضي للسلع الغذائية وتقصير سلاسل التوريد.

2. برنامج الاستخدام الأمثل للأغذية غير المستهلكة

أهداف البرنامج:
- الاستفادة من الغذاء الزائد وغير المستهلك كغذاء وأعلاف وطاقة وأسمدة.
- خلق فرص عمل جديدة.
- تعزيز مفهوم التكايا وبنوك الطعام لجمع وتوزيع الأغذية الزائدة على الجمعيات الخيرية لدعم المحتاجين.
- تحسين القيمة المضافة وتقليل الخسائر المالية.

3. برنامج الامتثال لسلامة الأغذية

أهداف البرنامج:

- وضع / مراجعة السياسات التشغيلية واللوائح ذات الصلة التي تحكم عمل المؤسسات المختصة وإدماج مفهوم ثقافة الامتثال بين شركات الأغذية.
- مواءمة معايير سلامة الأغذية لمنتجات غذائية مختارة وفقا لمتطلبات تدابير الحماية الصحية وصحة النبات/ المعوقات الفنية للصادرات.
- وضع مخططات سلامة غذائية متدرجة لقطاعات مختارة.
- تعزيز وظائف مراقبة الأغذية (فحص واختبار سلامة الأغذية) التي تقوم بها السلطات المختصة بالتماشي مع خطط السلامة الغذائية والمنتجات المستهدفة.
- تطوير كفاءة الممارسين في مجال سلامة الأغذية وبناء القدرات.
- إدخال تقنيات جديدة لتحسين الامتثال والعمر الافتراضي لمنتجات مختارة.

الهدف الاستراتيجي الثاني

تحسين إمكانية الوصول/ الحصول على الغذاء

يعتبر تمكين جميع الناس اقتصادياً من الحصول على الغذاء أولوية رئيسية في الأردن حيث يشكل الفقر والبطالة أهم التحديات التي تواجه الحصول على الغذاء. وهذا يتطلب اتخاذ تدابير استباقية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي للفئات الهشة، وتعتبر التدخلات الفعالة ضرورية لتحسين قدرة الأسر الفقيرة على الصمود بينما يشكل تعزيز البيئة التمكينية والحكومة ضماناً لإيجاد حلول مستدامة. وعلى الرغم من الانخفاض المستمر في إنفاق الأسر على الغذاء، والذي بلغ نحو 26.52% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020، إلا أنه لا يزال أعلى بند إنفاق، يليه الإسكان بنسبة 23.78%. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من 40% من الأسر في الأردن تنفق أكثر من 40% من دخلها على الغذاء[46].

وفيما يلي الأهداف الفرعية والبرامج التي تشكل إسهاماً رئيسيا في تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني:

الهدف الفرعي 1: تقليل أعداد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي

وسيتم ذلك عن طريق اعتماد مجموعة من التدابير الفعالة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تحسين الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان.

البرامج:

1. **برنامج دعم شبكات الحماية الاجتماعية**

[46] دائرة الإحصاءات العامة، مسح الإنفاق والدخل للأسرة 2017

أهداف البرنامج:
- تقديم مساعدات نقدية وعينية للأسر المحتاجة/ التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.
- تحسين التنسيق بين مؤسسات الحماية الاجتماعية
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية وأنشطة وبرامج التضامن الاجتماعي.

الهدف الفرعي 2: إيجاد فرص اقتصادية مستدامة
وسيتم ذلك عن طريق خلق وتوفير فرص العمل مع تعزيز قابلية الناس للتوظيف والتركيز بشكل خاص على المناطق الريفية والمناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.
البرامج:

1. **برنامج تحسين فرص كسب العيش في الريف، وخاصة للنساء والشباب.**

أهداف البرنامج:
- تمكين الأسر والمجتمعات الريفية من إنتاج بعض السلع الغذائية. التي تلبي احتياجاتها الخاصة وبيع الباقي، مثل الخضروات والفواكه والحليب والبيض والعسل.
- تعزيز الصناعات الغذائية المنزلية والمشاريع المدرة للدخل.
- توفير مصادر إضافية للدخل وفرص للفقراء والنساء والشباب.
- ضمان استجابة التدريب لحاجات السوق وحاجات العمل من المنزل.

- رسم خرائط (مسوح) للنساء العاملات في القطاعات غير الرسمية وتوفير مصادر إضافية للدخل والعمالة والفرص للفقراء والنساء والشباب.

- تعزيز العمل الجماعي والتعاوني.

2. برنامج توفير البيئة المواتية والمحفزة للاستثمارات والفرص الاقتصادية الجديدة

أهداف البرنامج:

- تحسين الحوكمة المتعلقة بالعمل والعمل من المنزل، والمناطق الحرفية، وما إلى ذلك.

- التسويق (الداخلي والخارجي).

- تسهيل الحصول على التمويل.

- دعم الإنتاج.

- تحسين الإطار التنظيمي للاستثمار.

- تخصيص أراضي في ميناء العقبة وباقي المناطق لتنفيذ مشاريع الأمن الغذائي ومناطق للتخزين بكلف وأسعار مناسبة.

الهدف الفرعي 3: توفير العيش الكريم للاجئين

1. برنامج استدامة سبل العيش الكريم للاجئين
الأهداف التي يرمي إليها هذا البرنامج هي:

- توفير الطعام المغذي والآمن للاجئين في جميع الأوقات.

- تزويد اللاجئين، ولا سيما النساء والأطفال بخدمات الصحة والأمومة ورعاية الأطفال.

الهدف الاستراتيجي الثالث

تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له

إن توفير الغذاء الصحي والمتوازن لتلبية متطلبات التغذية الصحية من شأنه أن يقلل من انتشار سوء التغذية، ولا سيما بين الأطفال دون سن الخامسة والنساء في سن الإنجاب. إن ضمان استقرار الإمدادات الكافية من الأغذية الطازجة والمجهزة، سواء كانت منتجة محليا أو مستوردة، هو مطلب رئيسي وشرط أساسي للأمن الغذائي.
وفيما يلي الأهداف الفرعية والبرامج التي تشكل إسهاماً ا رئيسيا لتحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث:

الهدف الفرعي 1: تحسين جودة الغذاء
وسيتم ذلك عن طريق وضع نهج ونظام مؤسسي لضمان توافر البيانات عن سوء التغذية والحصول على الغذاء الجيد.
البرامج:

1. **برنامج تحسين جودة الأغذية**

أهداف البرنامج:

- التحقق من فعالية أنظمة مراقبة الجودة الحالية.
- إنفاذ القواعد الفنية المتعلقة بجودة الغذاء.
- تحسين ثقافة ووعي المعنيين بشأن نوعية الأغذية.

الهدف الفرعي 2: اعتماد تدابير فعالة للحد من سوء التغذية وآثارها المحتملة.
البرامج:

1. **برنامج تدعيم الغذاء بالعناصر الغذائية والمعادن.**

أهداف البرنامج:
- تقييم فعالية التدخلات الحالية في مجال التغذية والصحة (برامج التدعيم، والتدخلات والخدمات الصحية للأم والطفل).
- توفير الأغذية المدعمة وبشكل خاص للفئات الفقيرة والضعيفة.

2. **برنامج التغذية المدرسية.**

أهداف البرنامج:
- تقديم وجبات غذائية وصحية لطلاب المدارس، خاصة في المناطق والأحياء الأقل حظاً.
- تعزيز الإنتاج المحلي لبعض السلع مثل منتجات الألبان والبيض والفواكه واستعمالها في التغذية المدرسيةوغيرها.
- الحد من الأمراض الناجمة عن سوء التغذية بين تلاميذ المدارس (الأطفال والشباب).

3. **برنامج الرعاية الأسرية**

أهداف البرنامج:
- توفير الغذاء والرعاية الغذائية للأمهات والأطفال (صحة الأمومة والطفل).
- الحد من انتشار سوء التغذية والأمراض السارية والمعدية.

الهدف الاستراتيجي الرابع

تعزيز حوكمة الأمن الغذائي

لا يوجد في الأردن جهة محددة تعنى بالأمن الغذائي بمعناه الواسع، كما ولا يوجد إطار تنظيمي موحد وشامل لتوجيه هذه القطاع الحيوي والاستراتيجي حيث تتقاسم عدة مؤسسات مسؤوليات الأمن الغذائي وتنظمها عدة تشريعات وسياسات واستراتيجيات وطنية، وتشير تجارب البلدان الأخرى التي حققت تقدما كبيرا في تحقيق الأمن الغذائي بأن الحصول على دعم سياسي قوي على أعلى المستويات يشكل أمرا محوريا لتحقيق الأمن الغذائي.
وفيما يلي الأهداف الفرعية والبرامج التي تشكل اسهاماً رئيسيا لتحقيق الهدف الاستراتيجي الرابع:

الهدف الفرعي 1: تعزيز البنية المؤسسية للأمن الغذائي.
وسيتم ذلك عن طريق مأسسة مهام الإشراف على الأمن الغذائي وتحسين التنسيق بين الجهات ذات العلاقة المعنيين.

البرامج:

1. برنامج إنشاء وتعزيز الإطار المؤسسي للأمن الغذائي في الأردن.

أهداف البرنامج:

- تحديد او إنشاء جهة يعهد إليها بالمسؤوليات الشاملة في مجال متابعة التنفيذ والإشراف والتنسيق للأمن الغذائي في الأردن.
- تعزيز التنسيق والتناغم بين مختلف الجهات ذات العلاقة بشأن البرامج والتدخلات والسياسات المتعلقة بالأمن الغذائي.
- تعزيز قدرات وبناء طاقات المؤسسات والموظفين وغيرهم من الجهات ذات العلاقة المعنيين بالأمن الغذائي.
- تحسين المخصصات من الموازنة العامة واستقطاب التمويل والاستثمارات في الأنشطة المتعلقة بالأمن الغذائي.
- تقديم الدعم الفني واللوجستي والاستشاري للجهة التي ستتولى إدارة الأمن الغذائي في الأردن.

2. برنامج إنشاء قاعدة بيانات ونظام رصد للأمن الغذائي في الأردن.

أهداف البرنامج:

- إنشاء نظام منهجي لجمع بيانات الأمن الغذائي مع تفصيل عناصر الجنس والعمر لمكونات الأمن الغذائي.
- إنشاء نظام للمتابعة والتقييم والتعلم والإبلاغ لرصد التقدم المحرز وقياس الآثار والتطورات.
- إصدار تقرير سنوي عن حالة الأمن الغذائي في الأردن.
- رقمنة العمليات والإجراءات والخدمات.

3. برنامج تعديل الإطار القانوني والتنظيمي للأمن الغذائي.

أهداف البرنامج:

- مراجعة وتعديل الإطار القانوني الذي يحكم الأمن الغذائي.
- إنفاذ وتطبيق القوانين والأنظمة بشكل فعال.
- تحسين الوعي والمعرفة والقدرات لدى مختلف الجهات ذات العلاقة.

الهدف الفرعي 2: تعزيز بحوث النظم الغذائية، والابتكار ونشر التكنولوجيا، وتطوير العمليات والإجراءات والخدمات.
عن طريق الاستفادة من مؤسسات البحث والتطوير القائمة العاملة في مجال الأمن الغذائي.
البرامج:

1. **برنامج دعم البحوث وتنمية المعرفة ونقلها.**

أهداف البرنامج:

- إعداد مسح شامل ورسم خريطة لجميع البرامج ذات الصلة بالأمن الغذائي والنظم الغذائية وتقديم التوجيه الاستراتيجي بشأن هذه التدخلات.
- إعداد دراسة عن الاحتياجات التدريبية للمؤسسات المختلفة
- إنشاء وحدة للبحث والتطوير للأمن الغذائي في الأردن.
- توفير الدعم المالي لأنشطة البحث والتطوير ذات العلاقة بالأمن الغذائي.
- إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالأمن الغذائي بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

1. إعداد دراسة أولية عن إنشاء المركز الإقليمي للأمن الغذائي بحيث تتضمن الأهداف والأنشطة الرئيسية ونطاق العمل الإقليمي والمتطلبات والفوائد والعوائد الاقتصادية والاستثمارات المحلية والدولية المحتملة والشراكات بين القطاع العام والمستثمرين الآخرين.
2. إعداد بحث/دراسة عن فقدان وهدر السلع الزراعية والغذائية إلى جانب سلاسل الإنتاج والتوريد والاستهلاك، وتحديد الوسائل والأدوات والجدوى من الإجراءات الرامية إلى الحد منها.
3. إعداد دراسة حول المعوقات والتشوهات التي تؤثر على تحسين وتطوير النظم الغذائية في الأردن واستراتيجيات التحول نحو نظم غذائية آمنة ومستدامة.

الفصل الرابع: خطة التنفيذ

1.4 الادارة والمتابعة

خلال سنوات تنفيذ الاستراتيجية التسع 2022-2030 فإنه سيتم إعداد خطط متدحرجة والتي تتيح التغيير والتعديل السنوي للخطة في ضوء الإنجاز والتمويل، مع إبقاء تغطية الخطة لمدة ثلاث سنوات بشكل دائم، على سبيل المثال تغطي الخطة أولاً السنوات 2022-2024 وفي السنة الثانية تصبح 2023-2025 وفي السنة الثالثة تكون 2024-2026 وهكذا.

يعتبر تحديد موقع وطبيعة ومهام وصلاحيات الجهة التي ستتولى الإشراف على ومتابعة ملف الأمن الغذائي في الأردن امراً ذات أهمية بالغة وأولوية متقدمة لما لذلك من أثر على كفاءة وحسن التنفيذ. وفي هذا السياق فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1. يتداخل قطاع الأمن الغذائي مع العديد من القطاعات والمؤسسات ذات المهام الرئيسية فيما يتعلق بالأمن الغذائي، وفي الأردن لا توجد مؤسسة تعنى بالأمن الغذائي بمفهومه الشمولي.
2. أن استراتيجية الأمن الغذائي لا تشكل بديلاً عن أي من الاستراتيجيات القطاعية القائمة مثل استراتيجيات الزراعة والصحة والصناعة والتجارة والتموين والحماية الاجتماعية والمياه والتغذية المدرسية والعمل والنقل والمرأة والبيئة وغيرها وإنما تشكل مظلة لها وتتكامل وتتناسق وتدعم الاستراتيجيات والمؤسسات القائمة.
3. الدور الرئيسي للقطاع الخاص ومؤسساته المختلفة. وضرورة إشراكه بفعالية في عملية صنع القرار.
4. أهمية إيجاد شراكات فاعلة بين القطاعات المختلفة في الأردن من جهة وبينها وبين الشركاء من الإقليم ومن خارجه.
5. البعد الإقليمي للأمن الغذائي وأهمية التعاون والتنسيق بين دول الإقليم.
6. توفير البيئة المواتية والظروف الملائمة لنجاح عمل الجهة التي ستتولى الإشراف على الأمن الغذائي.
7. تقليل التعارض والازدواجية والتضارب في السياسات والخطط ذات الصلة بالأمن الغذائي.

ومن الأهمية بمكان خلال إعداد الخطة التنفيذية أن يتم تحديد أولوياتها وآليات المتابعة والاستفادة من الأنظمة والبرامج ذات العلاقة.[47]

وتتولى لجنة عليا الإشراف العام على التنفيذ والتوجيه بينما تتولى لجنة فنية مهمة الإشراف الفني والمتابعة الحثيثة كما ويتوجب تقييم ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية بانتظام. هذا ويتوجب أن تقوم المشاريع بتقديم تقارير ربعية وسنوية ويتم تقييم المشاريع في منتصف ونهاية فترة التنفيذ. كما ويتم اعداد تقرير سنوي بعنوان " **حالة الأمن الغذائي في الأردن** "بحيث يستعرض التقدم المنجز سنوياً في أوضاع الأمن الغذائي ويقدم التوصيات الكفيلة بالتغلب على المشاكل والتحديات ويتضمن الملحق (6) أهم مؤشرات متابعة وتقييم الاستراتيجية المقترحة هذا وسيتم تقييم الخطة كل ثلاث سنوات أو عند الاقتضاء والذي يتطلب بالضرورة إنشاء نظام خدمات ومعلومات ومتابعة وتقييم فاعل ويتكامل مع أنظمة المعلومات والمتابعة الوطنية ويرتبط بشكل مباشر بصانعي القرار وضرورة تقديم الدعم اللازم له وتزويده بالكفاءات المناسبة. وعلى أي حال فإن آليات المتابعة والتحقق والتقييم يجب أن تراعي المتطلبات المختلفة لمتابعة الأمن الغذائي بما فيها المتطلبات الدولية والإقليمية والوطنية وتضمينها في وثائق المشاريع بحيث تتماشى وتتناغم مع آليات المتابعة في الحكومة والمؤسسات الأخرى ذات المسؤولية على المستوى الوطني. وهناك مجموعة من أصحاب العلاقة والمصلحة يقومون بأدوار رئيسية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتمويل لمشاريع الاستراتيجية وأنشطتها المختلفة وهم بشكل رئيسي: وزارة الزراعة ووزارة الصناعة

[47] مثل برنامج أداة/ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمركز الدولي لبحوث سياسات الغذاء

والتجارة والتموين ووزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل ووزارة المياه والري ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية والقطاع الخاص والمانحين ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة لذا فأنه من الأهمية بمكان اعتماد آليات تنسيق بين كافة أصحاب العلاقة لتفادي التضارب والازدواجية في العمل وتحقيق أعلى درجات الكفاءة والفاعلية. يوضح الملحق (7) الأهداف الاستراتيجية والبرامج الكفيلة بتحقيق الأهداف والمسؤوليات وعمر البرنامج إضافة إلى الموازنة التأشيرية الأولية لكل برنامج.

2.4 مصادر التمويل

هناك مجموعة من الجهات والمؤسسات التي ستقوم بتوفير التمويل اللازم لمشاريع وتدخلات الاستراتيجية مثل:

1. الموازنة العامة
2. المساعدات الخارجية (المنح والقروض الميسرة) والتمويل الدولي
3. الاستثمارات المحلية والأجنبية
4. مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

وجدير بالذكر أن المزارعين والمنتجين وأصحاب العلاقة الآخرين يقومون بتوفير الجزء الأكبر من التمويل من مصادرهم الخاصة ومؤسسات التمويل والإقراض المحلية.

3.4 متطلبات نجاح التنفيذ

1. تقديم الدعم السياسي على أعلى المستويات للأمن الغذائي واعتباره أولوية عابرة للحكومات.
2. مراجعة وتعديل السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية ذات الصلة بما يتماشى مع استراتيجية الأمن الغذائي.
3. إنشاء/تحديد الجهة التي ستتولى الإشرافٍ على الأمن الغذائي ومنحها ما يكفي من الاستقلال المالي والإداري من أجل القيام بعملها بعيداً عن الروتين والبيروقراطية.
4. توفير الموارد المالية المطلوبة والدعم والحوافز والالتزام الحكومي بزيادة الموازنات المخصصة لمؤسسات القطاع.
5. تكثيف الاتصالات الوطنية والدولية خاصة فيما يتعلق بإنشاء المركز الإقليمي للأمن الغذائي.
6. تكثيف التواصل مع المانحين ومنظمات الأمم المتحدة التي تولي اهتماما خاصا لدعم الأمن الغذائي في الأردن.
7. تبني برنامج العمل المقترح ملحق (8) وذلك لنهاية عام 2021

الملاحق

الملحق (1): المؤسسات والجهات المشاركة في صياغة الاستراتيجية وأدوارهم ومسؤولياتهم

للعديد من المؤسسات وأصحاب العلاقة أدواراً مختلفة في إعداد الاستراتيجية، بما في ذلك:

1 . وزارة الزراعة:

ستكون الوزارة المؤسسة الحكومية القيادية وتتولى المسؤولية الشاملة خلال مراحل التحضير والصياغة والموافقة على الاستراتيجية. وستقوم الوزارة، على وجه التحديد، بما يلي:

- تسهيل تعيين نقاط التنسيق في المؤسسات العامة ومؤسسات الأمم المتحدة.
- تنسيق العمل بين الشركاء في العملية من خلال إنشاء المنتدى المناسب.
- الاتفاق مع الشركاء في التنمية على جدول محتويات الاستراتيجية.
- مراجعة وإقرار جدول محتويات الاستراتيجية بالتشاور مع اللجنة الوطنية للأمن الغذائي.
- الترويج على المستوى السياسي للاستراتيجية وموضوع الأمن الغذائي بشكل عام.
- مراجعة نتائج التحليلات وضمان التماشي مع محتويات الاستراتيجية المتفق عليها.
- إطلاع الميسرين المشاركين على نماذج الاستراتيجيات الوطنية.
- دعم تنظيم الاجتماعات وحلقات العمل، بما في ذلك حلقات العمل والاجتماعات المتعلقة بإطلاق العمل والتحقق من النتائج.
- تقديم مسودة الاستراتيجية الأولى إلى اللجنة الوطنية لإقرارها.
- إرسال وثيقة الاستراتيجية النهائية إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها.

2. اللجنة الوطنية للأمن الغذائي:

يرأس معالي وزير الزراعة اللجنة الوطنية، وتتألف من الأمناء العامين والمدراء العامين للمؤسسات الحكومية الأكثر صلة وكبار المسؤولين من القطاع الخاص، الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وتتركز مهمة اللجنة خلال صياغة الاستراتيجية على ما يلي:

- التوجيه العام والمتابعة
- تسريع العمل ورصد التقدم المنجز باستمرار
- مراجعة وإقرار مسودة الاستراتيجية
- ترويج ونشر الاستراتيجية بين أصحاب العلاقة الرئيسيين مثل أعضاء البرلمان، والوزارات ذات العلاقة المباشرة مثل المالية والتخطيط، والجهات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة.

3. لجنة المراجعة:

وتتألف لجنة المراجعة من ممثل عن كل من وزارة الزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا والسفارة الهولندية وقد تم اضافة كل من وزارة الصناعة والتجارة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسة المواصفات والمقاييس وغرفتي الصناعة والتجارة الى عضوية اللجنة، وذلك من أجل:

- ضمان شمولية المسودات المعدة وانسجامها واتساقها وتركيزها.
- تقديم توصية إلى الوزارة واللجنة الوطنية بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.
- ضمان التنسيق والمشاركة مع أصحاب العلاقة.

4. النقاط المحورية/المنسقون:

يتم تعيين ممثلين عن المؤسسات الحكومية ذات الصلة ومؤسسات الأمم المتحدة للمساعدة في إجراء التحليلات التخصصية، وتوفير البيانات والمعلومات والدعم التقني لفريق الصياغة. وسيتولى هذا الدور أحد كبار المسؤولين في المؤسسة المعنية ويقوم بدوره بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة الآخرين المعنيين داخل المؤسسة التي يعمل بها وخارجها.
وسيقوم المنسقون على وجه التحديد بالمهام التالية:

- توفير البيانات والمعلومات اللازمة
- مراجعة مسودات المعلومات والنتائج والنصوص والتحقق من صحتها.
- التنسيق مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة
- تمثيل مؤسساته في الاجتماعات وفرق العمل

5. فريق الصياغة:

سيقوم فريق مشكل برئاسة كبير مستشاري السياسات في مجال إعداد سياسات الأمن الغذائي والمسائل ذات الصلة بقيادة فريق الصياغة، ويساعده في ذلك أخصائيون/خبراء متخصصين في المواضيع التالية:

- جمع البيانات وتحليلها.
- المتابعة والتقييم ونظرية التغيير.
- تحديد وإعداد البرامج والمشاريع

وبشكل أكثر تحديداً، سيقوم كبير مستشاري السياسات بأداء/تقديم ما يلي:

- إعداد التقرير الأولي بما في ذلك وصف وتحليل موجز للعوامل والقضايا الرئيسية المتعلقة بعناصر الأمن الغذائي في الأردن، تحليل أصحاب العلاقة، وجمع البيانات، والتحقق والتثليث، وإعداد جدول أولي للمحتوى والإطار الزمني للنشاط والمسؤوليات للأشهر الستة المقبلة.
- إعداد البنود المرجعية للخبراء الآخرين والإشراف على عملهم وتوجيهه.
- مراجعة التقارير والوثائق ذات الصلة.
- جمع البيانات الأولية من خلال المقابلات الشخصية، والمقابلات الافتراضية ومناقشات مجموعة التركيز.
- تسهيل عمل الفرق الفنية التخصصية أو اللجان التي قد تشكل لدعم العمل.
- إعداد المسودة الأولى للاستراتيجية.
- تضمين التعليقات والملاحظات الواردة من مختلف الجهات ذات العلاقة.
- إعداد وتقديم المسودة النهائية للاستراتيجية.
- إعداد مسودة خطة تنفيذ الاستراتيجية.
- تضمين التعليقات والملاحظات الواردة من مختلف أصحاب العلاقة بشأن مسودة خطة التنفيذ.
- إعداد وتقديم المسودة النهائية للاستراتيجية وخطة التنفيذ.
- المساعدة في إعداد وإدارة ورشة إقرار استراتيجية الأمن الغذائي.
- تقديم معلومات محدثة ومنتظمة عن العملية والتقدم المحرز إلى المؤسسات القيادية والميسرين.
- أداء أية مهام أخرى ذات صلة حسب الاقتضاء.

الملحق (2): الأنشطة التي تمت وأغراضها وأوقات عقدها

	النشاط/الفعالية	الغرض	الموعد
.1	اجتماع مع الفاو	مشاورات	2020/9/17
.2	اجتماع مع برنامج الغذاء العالمي	إجراءات تحضيرية	2020/9/29
.3	اجتماع مع وزارة الزراعة ولجنة المراجعة	مناقشة التقرير الأولي وعملية الصياغة	2020/10/27
.4	عقد اجتماعات متعددة وجاهيا وافتراضيا	مشاورات وتغذية راجعة وجمع معلومات والتحقق منها	خلال مراحل الاعداد
.5	اجتماعات اللجنة الوطنية للأمن الغذائي	عرض مسودات الاستراتيجية والحصول على الموافقة عليها	خمسة اجتماعات آخرها بتاريخ .....
.6	اجتماع مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	لمناقشة التقدم المحرز وتجاوز التأخير	2020/12/10
.7	ورشة عمل نقاط التنسيق	لمناقشة القضايا والمحددات والتوافق على الرؤية والأهداف الاستراتيجية	2021/2/10-9
8	ورشة المراجعة والتحقق	مراجعة المسودة الثانية وتقديم ملاحظات نهائية	2021/4/22
.9	موافقة اللجنة الوطنية للأمن الغذائي على المسودة النهائية للاستراتيجية	التوصية باعتماد الاستراتيجية لمجلس الوزراء	
.10	موافقة مجلس الوزراء على الاستراتيجية	اعتماد وتنفيذ الاستراتيجية	
.9	ورشة الإطلاق	عكس الأولوية والأهمية التي توليها الحكومة للأمن الغذائي	

الملحق (3): حالة الأمن الغذائي في الأردن بناءً على مؤشرات الإطار العربي لرصد الأمن الغذائي

أولاً. المؤشرات المحورية

1. المؤشر المحوري 1: **(انتشار سوء التغذية)** قفز هذا المؤشر من 5.7%أو 0.3 مليون شخص خلال الفترة 2004-2006 إلى 8.5% أو 0.9 مليون شخص خلال الفترة 2017-2019

2. المؤشر المحوري 2: (انعدام الأمن الغذائي الحاد) وقد أبلغ عن تعرض 13.9% من السكان لانعدام الأمن الغذائي الشديد. مقارنة بالفترة 2014-2016، انخفض هذا الانتشار من 14.7% (منظمة الأغذية والزراعة، 2019)، مما يشير إلى اتجاه إيجابي، وإن كان لا يزال أعلى من المتوسط العربي البالغ12.2%.

واستناداً إلى مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام [48] 2020، فإن الأردن قد حقق 60.4 نقطة من أصل 100، واحتل بذلك المرتبة 62 بين 113 دولة مشمولة في مسح الأمن الغذائي العالمي لعام 2020 يبين الجدول أدناه ترتيب الدول العربية على سلم الأمن الغذائي العالمي.

ترتيب الدول العربية على سلم الأمن الغذائي العالمي

الترتيب حسب المؤشرات					
الدولة	**الترتيب العام**	**المقدرة الاقتنائية**	**التوافر**	**النوعية والسلامة**	**المصادر الطبيعية والمنعة**
الكويت	**33**	34	21	25	**104**
عمان	**34**	12	55	31	**84**
قطر	**37**	40	15	29	**112**
السعودية	**38**	42	8	40	**109**
الامارات	**42**	56	26	17	**89**
البحرين	**49**	35	64	44	**111**
المغرب	**57**	50	79	57	**44**
الجزائر	**58**	44	66	66	**92**
تونس	**59**	61	65	54	**60**
مصر	**60**	81	5	62	**47**
الأردن	**62**	47	88	63	**44**
سوريا	**101**	108	103	78	**95**
اليمن	**113**	96	113	109	**96**

المصدر: تجميع المؤلف من مجلة الايكونومست، مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2020

[48] يتكون مؤشر الأمن الغذائي العالمي من أربعة مؤشرات رئيسية ومؤشرات فرعية تغطي 113 دولة، ويتم نشره سنويا من قبل وحدة الاستخبارات التابعة لمجلة الإيكونوميست (E. I.U.)

وكانت درجات الأردن لمكونات المؤشر الفرعية 77.1/ 100 و 100/48.2 و63.1/ 100 و 100/49.5 لمؤشرات القدرة على الحصول على الغذاء، ومدى توافر الغذاء، وخدمات الجودة، والموارد الطبيعية ومرونتها مما يضع الأردن في المراكز 47 و88 و63 و44 من أصل 113 دولة[49]

3. المؤشر المحوري 3: (نسبة البدانة لدى البالغين) حيث بلغت 35.5% في عام 2016، وهي واحدة من أعلى المعدلات المسجلة في المنطقة العربية، وأعلى بكثير من المتوسط في المنطقة (28.4%). وذلك زيادة عن القيمة المسجلة لعام 2010 والبالغة 31.9%. وجدير بالذكر أن السمنة في الأردن أكثر وضوحاً لدى النساء (43.1 في المائة) مقارنة بالرجال (28.2%).[50]

ثانياً. مكونات الأمن الغذائي الأربعة ومؤشراتها

1 . **توافر الطعام**

المؤشرات:

- **التوجه الزراعي:** حيث بلغ 0.14 في عام 2016. وهذا يمثل انخفاضاً عن قيمته في عام 2012 التي كانت 0.18، مما يشير إلى انخفاض في ميل الدولة للاستثمار في الزراعة. حيث بلغت ميزانية وزارة الزراعة لعام 2019 ،87.7حوالي مليون دولار أمريكي منها 26.6 مليون دولار أمريكي هي ميزانية رأسمالية، في حين بلغت ميزانية وزارة الزراعة في عام 2020، حوالي 89.5 مليون دولار أمريكي منها 27.3 مليون دولار أمريكي ميزانية رأسمالية.
- **خسارة الأغذية:** والتي زادت بشكل طفيف بين عامي 2010 و2017 (من 4.02% إلى 4.44%على التوالي). وقد حدث ذلك بالتزامن مع زيادة الإنتاج، والواردات والصادرات (بيانات الميزان الغذائي/ الفاو).
- **متوسط ملائمة إمدادات الطاقة الغذائية:** انخفض المؤشر من 119%في الفترة 2010-2012 إلى 116%خلال الفترة 2017-2019.هذه القيمة أقل بكثير من المتوسط الإقليمي العربي (131%).
- **واردات الحبوب:** يعتمد الأردن بشكل كبير على سوق الغذاء العالمي لتأمين حاجاته من الحبوب. فقد ارتفعت نسبة المستوردات إلى 97.6% في عام 2018 من 91.1% في عام 2010 و93.6 % في عام 2012،
- **استخدام المياه الزراعية المتجددة:** حيث وصلت إلى نسبة 54.5%في عام 2018 حيث أن الأردن من أكثر البلدان ندرة في المياه في المنطقة العربية والعالم (96.58 م^3 للفرد في السنة 2018[51]).

2. الوصول/ الحصول على الغذاء

المؤشرات:

- **نسبة الفقر عند 3.2 دولار في اليوم:** لقد بلغت نسبة الفقر عند 3.2 دولار يوميا للفرد حوالي 2.1%في عام 2010 ووصلت إلى 3% في 2018، بينما يوضح مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2017 أن هذه النسبة هي 10.5%. وهو ما يمثل انخفاضا كبيرا ومستمرا عن أعلى مستوى له على الإطلاق وهو 17.2% في عام 1992. ووفقاً لتقرير أهداف التنمية المستدامة 2020 فإن هذه النسبة قد بلغت 9.2% عام 2020.
- **نفقات استهلاك الغذاء:** بلغت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية 39.6% من مجموع إنفاق الأسرة الأردنية في عام 2010 وانخفضت إلى 32.7% في عام 2017.

[49] نفس المصدر السابق
[50] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2019
[51] دائرة الاحصاءات العامة, الأردن في أرقام 2019

- **معدل البطالة:** حيث ارتفع بين عامي 2010 و 2020 من 12.6% إلى 24.7% [52]خلال الربع الرابع من عام 2020، وهو أعلى بكثير من المتوسط الإقليمي البالغ 10.4%. وبلغت البطالة بين الشباب (35.6%) وكانت البطالة بين الإناث (32.8%) أعلى بكثير من بطالة الذكور خلال نفس الفترة.
- **معدل تضخم أسعار المستهلك:** انخفض التضخم بشكل طفيف من 4.8% في عام 2010 إلى 4.5% في عام 2018 أقل بكثير من المتوسط الإقليمي ولكنه أعلى قليلا من المستوى المقبول لاقتصاد سليم. وقد بلغ مؤشر أسعار المستهلك 102.59% كمتوسط للأشهر التسعة الأولى من عام 2020 (2018= 100%).

3. استخدام الأغذية والتغذية

المؤشرات:

- **الحصول على خدمات المياه الأساسية:** بلغ معدل الحصول على خدمات مياه الشرب الأساسية (98.9%) في عام 2017 أعلى من المتوسط الإقليمي (87%) والذي يبقى أقل من المستهدف في أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 البالغ 100%.
- **خدمات الصرف الصحي الأساسية:** كان الحصول على هذه الخدمات ثابتاً تقريباً بين عامي 2010 و2017 حيث بلغ 88% أعلى من المتوسط الإقليمي (81%) يبقى أقل من المستهدف في الأهداف الألفية لعام 2030 البالغ 100%.
- **معدل انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة:** حيث بلغ 7.8% في عام 2012 أقل بكثير من المتوسط الإقليمي العربي (22.9%) وهدف التغذية العالمي لعام 2030 لجمعية الصحة العالمية بنسبة 12.2% (منظمة الأغذية والزراعة وغيرها، 2019). ومع ذلك، فإنه يتوجب تخفيضه إلى أقل من 2.5%.
- **فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب:** بلغ فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب مستوى مقلقاً عند 42.6% في 2017-2018 (34.7% في عام 2016) في حين أنها كانت فقط 30.8% في عام 2012. وهذا أعلى بكثير من المتوسط الإقليمي العربي (35.5%).

4. الاستقرار

المؤشرات:

- **الهشاشة لتغير المناخ:** وصل هذا المؤشر إلى 0.05 في عام 2019، مما يشير إلى أن الأردن لا يتأثر بشكل كبير بالكوارث المرتبطة بالطقس وارتفاع مستوى سطح البحر وفقدان الإنتاجية الزراعية. لكن هذا لا يعني أن الأردن في مأمن تماماً من جميع آثار تغير المناخ.
- **تقلبات إنتاج الغذاء:** ظلت تقلبات إنتاج الغذاء صغيرة نسبياً ومتسقة بين عامي 2010 و2016 عند حوالي 6.4 ألف دولار أمريكي للفرد الواحد.
- **تقلبات الإمدادات الغذائية:** ازدادت بشكل واضح من 50 سعرة حرارية/فرد/يوم في عام 2010 إلى 55 سعرة حرارية/للفرد في اليوم في عام 2017[53]. ويعتبر هذا هامش آمن من التباين.

[52] بيانات دائرة الاحصاءات العامة 2021
[53] منظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT)

الملحق (4): تحليل مؤسسات الأمن الغذائي

الفئة	المهام ذات الصلة	التوقعات والفائدة	المخاوف
المؤسسات الحكومية	- التنظيم - الرقابة وضمان الجودة - تقديم الخدمات - استيراد وشراء القمح والشعير	- تحقيق السياسات الحكومية وخدماتها - تحقيق الأمن والاستقرار - تعزيز - الدعم والشعبية - تحسين الدخل الحكومي	- تعقيد الأمن الغذائي - ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة - أعباء إضافية على الميزانية و/أو عدم توافر موارد مالية كافية - المخاطر غير المتوقعة واللايقين من النواحي الاقتصادية والسياسية والصحية والطبيعية
مجموعات المزارعين وتنظيماتهم	- إنتاج السلع الغذائية والمنتجات الثانوية - مستهلكين - مستثمرين	- تحسين الدخل وسبل العيش - تنفيذ توصيات الاستراتيجية	- المخاطر الطبيعية والاقتصادية - الآثار السلبية على المزارعين - المنافسة غير العادلة في السوق المحلية
القطاع الخاص	- تقديم الخدمات - الإنتاج - التجارة والتسويق - الاستثمار - تصنيع الأغذية	- أعمال إضافية وجديدة - دور إقليمي أكبر - منافسين جدد يدخلون السوق	- التغييرات المتكررة في السياسات والتنظيم - عدم كفاية إجراءات حماية الإنتاج المحلي وخاصة الصناعات والزراعات والاعمال الجديدة والناشئة
المنظمات الدولية والإقليمية والثنائية	- تقديم الدعم التقني والمالي - تحسين سبل عيش الناس - خلق النمو الاقتصادي	- تحقيق السلام والأمن والاستقرار في الأردن - الحفاظ على دور الأردن كمساهم إيجابي ومثال على الاستقرار في المنطقة - مساعدة الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات الدولية	- زيادة المديونية - قدرة الأردن على الحفاظ على زخم الإصلاح - التغيرات المتكررة في قيادة المؤسسات النظيرة - ضعف القدرات في المؤسسات النظيرة

منظمات الأمم المتحدة	- تقديم المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية والدعم المؤسسي - تنفيذ المشاريع الإنمائية والإنسانية مثل المساعدة الاجتماعية والزراعة والتغذية والصحة - المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة	- خدمة أهداف وواجبات منظمات الأمم المتحدة - دعم جهود الأردن في مختلف المجالات - الأردن يوفر بيئة تمكينية لمنظمات الأمم المتحدة لأداء العمل بشكل صحيح ومباشر	- التغيرات المتكررة في قيادة المؤسسات النظيرة - ضعف القدرات في المؤسسات النظيرة - ضمان التمويل المناسب
المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية	- تعزيز ودعم المجتمع المدني واحتياجات السكان المهمشين ومطالبهم - التصدي للجوع والفقر وانعدام الأمن الغذائي	- المعاملة العادلة والمنصفة لجميع الناس - خدمة مهامها وأهدافها	- الموقف السلبي تجاه المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية - انخفاض التمويل

الملحق (5): شجرة المشاكل والتحليل الرباعي

شجرة المشاكل

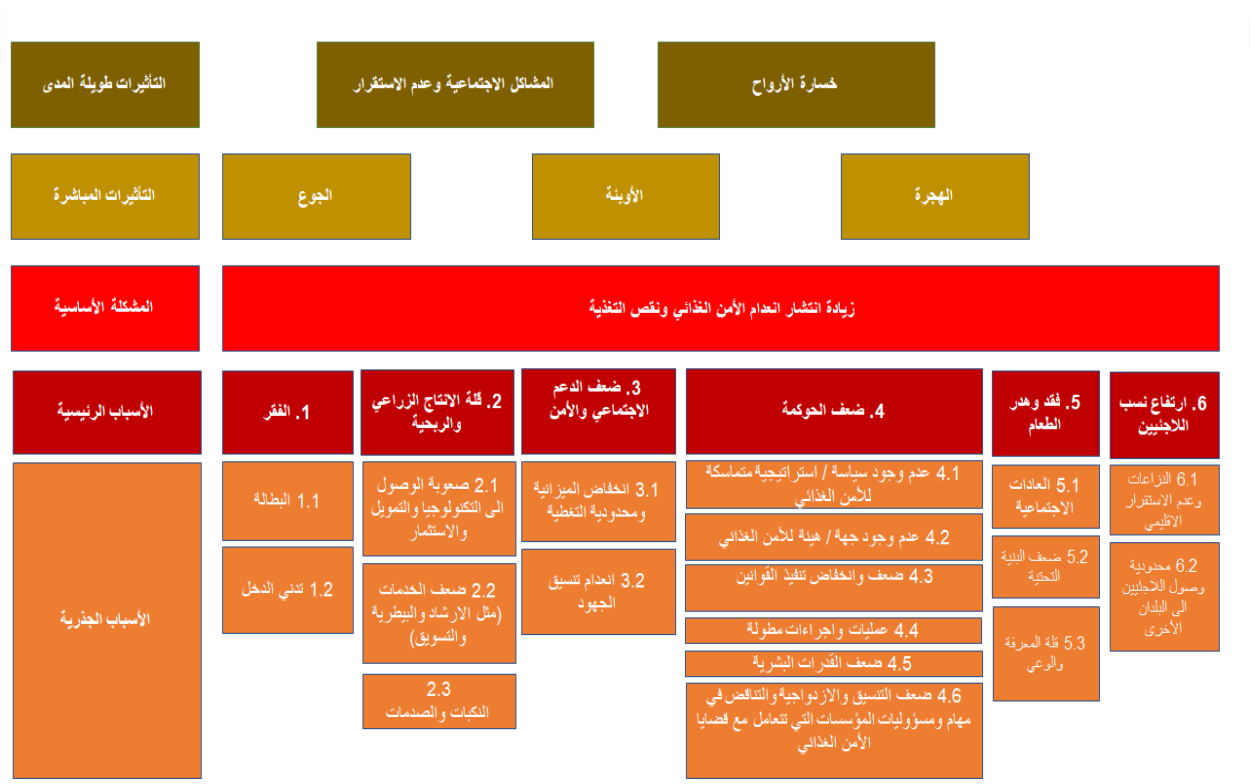

التحليل الرباعي

نقاط القوة:	نقاط الضعف:
1. الدعم السياسي المقدم للأمن الغذائي على أعلى المستويات. 2. الأمن والاستقرار. 3. تنوع المناخ والمناطق الزراعية الإيكولوجية. 4. المزارعون المهرة. 5. قطاع خاص نشط ومتمرّس. 6. القرب من أسواق الطلب المرتفع.	1. ندرة المياه. 2. آثار تغير المناخ. 3. الاعتماد الكبير على الواردات والعمالة الأجنبية. 4. المنافسة غير العادلة للإنتاج المحلي. 5. محدودية الميزانية المخصصة لدعم القطاعات الإنتاجية.

7. ظروف الاستثمار والخدمات والبنى التحتية المواتية. 8. منظمات المجتمع المدني النشطة. 9. تكاليف الإنتاج المنافسة نسبيا.	6. ضعف المؤسسات والخدمات المقدمة للمنتجين. 7. انخفاض الإنتاجية وربحية الإنتاج المحلي. 8. محدودية فرص الحصول على التمويل. 9. تعارض السياسات وضعف التنسيق بين المؤسسات ذات الصلة.
الفرص: 1. الشركاء الدوليون النشطون. 2. الدعم والتضامن الدوليين. 3. إمكانيات عالية لزيادة الإنتاجية. 4. وجود اتفاقات تجارية ومعاملات تفضيلية.	**التهديدات:** 1. كوفيد 19. 2. أزمات طويلة الأمد في البلدان المجاورة. 3. معدلات الفقر والبطالة المرتفعة نسبياً. 4. انخفاض مشاركة المرأة والشباب في الأنشطة الاقتصادية. 5. ارتفاع معدلات النمو السكاني والإعالة. 6. أعداد كبيرة من اللاجئين. 7. أسعار دولية متقلبة 8. تراجع المساعدة والدعم المقدم من المجتمع الدولي للاجئين.

الملحق (6): الرؤية والأهداف والمؤشرات الكلية للاستراتيجية

المجموعة / السلسلة	الوحدة	المصدر	خط الأساس	هدف 2024	هدف 2027	هدف 2030	الوصف / التفاصيل
0) الرؤية: حماية سكان الأردن من انعدام الأمن الغذائي							
0.1) النتيجة السنوية للأردن على المؤشر العالمي للأمن الغذائي	0-100	وحدة استخبارات مجلة الايكونومست	60.4 (2020)	64	70	75	مجموع النقاط التي يحرزها الأردن على مؤشر الأمن الغذائي العالمي
0.2) النتيجة السنوية للأردن على مؤشر الجوع العالمي	100-0	مؤشر الجوع العالمي	8.8 (2020)	6	<5	<5	مجموع النقاط التي يحرزها الأردن على مؤشر الجوع العالمي
0.3) انتشار نقص التغذية	100-0	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	8.5 (2017-2019)	6.5	4	<2.5	عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بالمقارنة مع إجمالي عدد السكان.
مؤشرات الأهداف الاستراتيجية							
الهدف الاستراتيجي الاول: ضمان توافر الغذاء							
1.1) نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الرئيسية	0-100	دائرة الاحصاءات العامة	%100 (2020)	% الزيادة حسب	% الزيادة حسب المجموعة السلعية	% الزيادة حسب المجموعة السلعية	النسبة المئوية للأغذية المنتجة وطنيا مقارنة مع الغذاء المستهلك بالكامل

			المجموعة السلعية				
2.1) مدى كفاية الإمدادات الغذائية	إمدادات الطاقة الغذائية (DES) كنسبة مئوية من متوسط متطلبات الطاقة الغذائية	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	%116 (2017-2019)	%120	%125	%130	مقياس كفاية الغذاء المتاح للاستهلاك البشري كنسبة مئوية من متوسط متطلبات الطاقة الغذائية.
3.1) إنتاجية المجموعات الرئيسية للسلع الزراعية (نباتي، فواكه، حبوب، لحوم، دواجن، ألبان، إلخ).	طن / وحدة الانتاج	دائرة الاحصاءات العامة ووزارة الزراعة	%100 (2020)	% الزيادة حسب المجموعة السلعية	% الزيادة حسب المجموعة السلعية	% الزيادة حسب المجموعة السلعية	إجمالي الإنتاج لمجموعات السلع الزراعية المختلفة مقسومًا على الوحدات الإنتاجية
4.1) إنتاجية المتر المكعب من المياه للمحاصيل البستانية الرئيسية	كغم / م^3	دائرة الاحصاءات العامة ووزارة الزراعةووزارة المياه والري	%100	% الزيادة حسب المجموعة السلعية	% الزيادة حسب المجموعة السلعية	% الزيادة حسب المجموعة السلعية	إجمالي إنتاج الخضار والفواكه المروية / إجمالي كمية المياه المستخدمة لري الخضار والفاكهة
5.1) احتياطي المخزون الغذائي الاستراتيجي	بالطن	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	%100 (2020)	% الزيادة حسب المجموعة السلعية	% الزيادة حسب المجموعة السلعية	% الزيادة حسب المجموعة السلعية	كمية الاحتياطي الاستراتيجي للسلع الـ 12 الرئيسية
6.1) نسبة المياه العذبة المستخدمة في الزراعة	%	دائرة الاحصاءات العامة ووزارة الزراعةووزارة المياه والري	%100 (2020)	% الانخفاض	% الانخفاض	% الانخفاض	مقياس نسبة المياه العذبة المستخدمة في الزراعة / إجمالي المياه المستخدمة في الزراعة

7.1) قدرة (طاقة) مصانع تجهيز الأغذية	بالطن	دائرة الاحصاءات العامة ووزارة الصناعة والتجارة والتموين وغرفة صناعة الأردن	%100	%110	%150	%200	مقياس لعدد الصناعات الغذائية وقدراتها الإنتاجية
8.1) فقدان الغذاء	إجمالي الفقدان كنسبة مئوية من إجمالي التزويد المحلي	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج البيئة العالمي	%100 (2020)	%85	%70	%50	مقياس خسارة الأغذية بعد الحصاد وما قبل الاستهلاك كنسبة من العرض المحلي (الإنتاج وصافي الواردات والتغيرات في المخزون) من المحاصيل (الخضار والفواكه) والثروة الحيوانية ووالسلع السمكية (بالأطنان).
9.1) إهدار الطعام	إجمالي الهدر كنسبة مئوية من العرض المحلي	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج البيئة العالمي	%100	%85	%70	%50	نسبة الطعام المهدر من بائع التجزئة إلى المستهلك (
الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين إمكانيةالوصول/الحصول على الغذاء							

1.2) التغيير في متوسط تكاليف الطعام	التغير السنوي في أسعار المستهلك، مؤشرات الغذاء (2020 = 100)	دائرة الاحصاءات العامة / منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	83 (2019)	80	75	70	مقياس للتغير في متوسط تكاليف الغذاء، كما تم تسجيله من خلال مؤشر أسعار المستهلك للأغذية، الذي يتتبع التغيرات في سعر متوسط سلة السلع الغذائية.
2.2) نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 3.20 دولار / يوم 2020 تعادل القوة الشرائية	دائرة الاحصاءات العامة، النك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية	%10.5 (2017)	%-10	%-15	%-20	مقياس انتشار الفقر، محسوبًا على أنه النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 3.20 دولارًا أمريكيًا في اليوم بأسعار صرف تعادل القوة الشرائية (PPP)لعام 2020.
3.2) التعرفات الجمركية على الواردات الزراعية	%	وزارة الصناعة والتجارة والتموين / منظمة التجارة العالمية وغرفة صناعة الأردن وغرفة تجارة الأردن	55.4 (2020)	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	مقياس لمتوسط تعرفة الدولة الأكثر تفضيلاً يطبق على كل الواردات الزراعية.
4.2) التنويع الجغرافي للواردات الغذائية	التوزيع الجغرافي لمصادر الاستيراد	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	2020	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	مقياس لعدد مصادر الاستيراد (دول المنشأ) للسلع المستوردة الرئيسية

5.2) برامج شبكات الأمان	عدد	وزارة التنمية الاجتماعية		سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	محسوبة كمتوسط مرجح لدرجات العديد من المؤشرات الفرعية مثل الحضور والتمويل والتغطية وما إلى ذلك.
6.2) المساعدة المقدمة من صندوق المعونة الوطنية	مليون دينار	صندوق المعونة الوطنية	%100	%120	%14	%160	مقياس الإنفاق السنوي لصندوق المعونة الوطنية مقسومًا على عدد الأشخاص تحت خط الفقر البالغ 3.2 دولار في نفس العام
7.2) المساعدات المقدمة للاجئين	مليون دينار	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	%100	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	قيمة المساعدات المقدمة للاجئين / عدد اللاجئين الإجمالي
8.2) حصول المزارعين على القروض الزراعية	عدد وقيمة القروض	لجنة التنسيق الإدارية	%100 (2020)	%120	%150	%200	مقياس توفر الائتمان الزراعي والتجاري الزراعي
الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له							
1.3) التنوع الغذائي	% الأطعمة غير النشوية في الاستهلاك الغذائي	وزارة الصحة / منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	52.2 (2020)	55	60	65	مقياس لحصة الأطعمة غير النشوية (جميع الأطعمة عدا الحبوب والجذور والدرنات) في إجمالي استهلاك الطاقة الغذائية.

2.3) المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية	التصنيف النوعي 0-1	مجموع النقاط المحرزة من قبل وحدة استخبارات مجلة الايكونومست	0.0 (2020)	100	100	100	تقييم ما إذا كانت الحكومة قد نشرت مبادئ توجيهية وأجرت حملات تثقيفية خلال العامين الماضيين لنشر رسائل حول نظام غذائي متوازن ومغذي.
3.3) خطة أو استراتيجية التغذية الوطنية	التصنيف النوعي 0-1	تسجيل نوعي من قبل محللي وحدة استخبارات مجلة الايكونومست بناءً على وثائق منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ووزارة الصحة	0.0 (2020)	100	100	100	تقييم ما إذا كان لدى الحكومة استراتيجية وطنية حديثة منشورة لتحسين التغذية للأطفال والكبار على حد سواء.
4.3) السمنة/البدانة	%	وزارة الصحة / اليونيسف / منظمة الصحة العالمية	%32.3 2019	30	25	20	نسبة السمنة عند البالغين (فوق 18 سنة)
5.3) تقزم الأطفال	%	وزارة الصحة / اليونيسف / منظمة الصحة العالمية	سيتم تحديدها 0.08 دون السنة	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة المصابين بالتقزم

6.3) هزال الأطفال	%	وزارة الصحة / اليونيسف / منظمة الصحة العالمية	سيتم تحديدها0.1 دون السنة	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالهزال
7.3) فقر الدم عند النساء	%	وزارة الصحة / اليونيسف / منظمة الصحة العالمية	34.7 (2016)	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	سيتم تحديدها	نسبة فقر الدم بين النساء في سن (15-49)
8.3) توافر المغذيات الدقيقة مثل جودة فيتامين (أ) والحديد والزنك والبروتين	مجموع النقاط0-100	حسابات وحدة استخبارات مجلة الايكونومست	68.6 (2020)	75	80	85	النتيجة 0-100 محسوبة على أنها المتوسط المرجح للدرجات الفرعية المحددة بواسطة حسابات محللي وحدة استخبارات مجلة الايكونومست ملغم/ فرد/ يوم

9.3) سلامة الغذاء	مجموع النقاط0-100	وحدة استخبارات مجلة الايكونومست	77.9 (2020)	82	87	90	النتيجة 0-100 محسوبة على أنها المتوسط المرجح للدرجات الفرعية المحددة بواسطة حسابات وحدة استخبارات مجلة الايكونومست
الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز حوكمة الأمن الغذائي							
1.4) الإنفاق العام على التنمية الزراعية	حصة الزراعة من إنفاق الحكومة (%) / القيمة المضافة للزراعة	الأمم المتحدة	9.4 (2020)	25	35	45	مقياس الإنفاق الحكومي على التنمية الزراعية، كما هو موضح من خلال مؤشر التوجه الزراعي، وهو مؤشر بديل لتقييم الاستثمار العام في الزراعة.
2.4) الإنفاق العام على البحوث الزراعية ونقل المعرفة والابتكار	نسبة موازنة البحوث/ مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	وزارة الزراعة (المركز الوطني للبحوث الزراعية) ووزارة المالية	%100 (2020)	%300	%600	%1000	مقياس الإنفاق على البحوث الزراعية والابتكار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي
3.4) مقدار الدعم الغذائي	مقدار الصرف (بالمليون دينار أردني) على دعم المواد الغذائية	وزارة المالية ووزارة الصناعة التجارة والتموين	%100 (2020)	%120	%140	%150	مقياس الدعم المالي الحكومي لأسعار المواد الغذائية
4.4) التشريعات المتعلقة بالغذاء الصادرة أو المعدلة	عدد	الوزارات ذات العلاقة	%100	%120	%130	%140	مقياس للإصلاحات والتعديلات القانونية

								لمواءمة الأهداف الاستراتيجية والتكيف معها
5.4) الجهة الوطنية التي ستعنى بالأمن الغذائي	الجهة	رئاسة الوزراء	0 2020	100	100	100		مقياس لقياس التقدم المحرز في وضع الهيكل الوطني للأمن الغذائي
6.4) نظام معلومات الأمن الغذائي	نظام	الجهة الوطنية	0 2020	100	100	100		مقياس لقياس إنشاء وتشغيل نظام معلومات الأمن الغذائي
7.4) نظام الإنذار المبكر للأغذية والموارد الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والصقيع	نظام	الجهة الوطنية	0 2020	100	100	100		معيار لقياس إنشاء وتشغيل الموارد الطبيعية ونظام مراقبة الأغذية والإنذار المبكر
8.4) المركز الإقليمي للأمن الغذائي	مركز	الجهة الوطنية	0 2020	100	100	100		معيار لقياس التقدم المحرز في إنشاء وتشغيل المركز الإقليمي للأمن الغذائي
9.4) آليات سلامة الغذاء	النتيجة 0-100 100، = الأفضل	وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، البيانات المنشورة عن الدولة	40.0 (2020)	50	60	70		مقياس لفعالية آليات سلامة الأغذية، استناداً على النتيجة التي حددتها منظمة الصحة العالمية بناءً على التقييم الذاتي القطري لسؤال 20 + بشأن سلامة الأغذية، بما في ذلك المعايير والتشريعات والمبادئ التوجيهية الوطنية

							وتقييمات القدرات المختبرية وخطط التتبع.
10.4) عيادات الأمومة والطفولة	عدد	وزارة الصحة	%100 2020	%+10	%+20	%+25	معيار لقياس تغطية الرعاية الصحية للأمهات والأطفال

الملحق (7): الأهداف والبرامج والمسؤوليات وعمر البرامج وموازناتها

الأهداف الاستراتيجية/ البرنامج	مسؤولية الإشراف والمتابعة	مسؤولية التنفيذ	سنة البدء والانتهاء	الموازنة (مليون دينار)
الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان توافر الغذاء				
الهدف الفرعي 1: تعظيم الاستفادة من امكانات الإنتاج الغذائي المحلي				
1.برنامج تحسين الإنتاج والإنتاجية وتحسين دخل المزارعين والمنتجين	وزارة الزراعة	المزارعون ووزارة الزراعة والمركز الوطني للبحوث الزراعية ومؤسسة الإقراض الزراعي	2022-2027	**25**
2.برنامج الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي	وزارة الزراعة ووزارة البيئة	المزارعون ووزارة الزراعة ووزارة البيئة والمركز الوطني للبحوث الزراعية	2022-2030	**15**
3.برنامج تطوير الصناعات الغذائية	وزارة الصناعة ومؤسسة تشجيع الاستثمار وغرف الصناعة والتجارة والبنوك	وزارة الصناعة ومؤسسة تشجيع الاستثمار وغرف الصناعة والتجارة والبنوك	2022-2024	**5**
الهدف الفرعي 2: توفير إمدادات كافية ومستقرة من المواد الغذائية المستوردة				
1.برنامج ضمان توافر مخزون غذائي استراتيجي كاف	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	وزارة الصناعة والتجارة والتموين والقطاع الخاص	2022-2027	**يحدد لاحقاً**
الهدف الفرعي 3: تحسين التعاون والتكامل الإقليميين في مختلف جوانب الأمن الغذائي				

1.برنامج إنشاء االمركز الإقليمي للأمن الغذائي	الأمن الغذائي	الأمن الغذائي ووزارة الصناعة ومؤسسة تشجيع الاستثمار ووزارة الزراعة وغرف الصناعة والتجارة	2022-2030	**غير محدد**
الهدف الفرعي 4: الحد من فقدان الأغذية وهدرها وتعزيز سلامتها				
1. برنامج الحد من فقدان وهدر الأغذية	الأمن الغذائي	الأمن الغذائي ووزارة الزراعة ووزارة الصناعة ووزارة البيئة والبلديات ووزارة الصحة وتجار الجملة والتجزئة والصناعيين	2022-2030	**20**
2. **برنامج الاستخدام الأمثل للأغذية غير المستهلكة**	الأمن الغذائي	الأمن الغذائي ووزارة الزراعة ووزارة الصناعة ووزارة البيئة والبلديات ووزارة الصحة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية	2022-2030	**15**
3. برنامج الامتثال لسلامة الأغذية	مؤسسة الغذاء والدواء ووزارة الصحة	مؤسسة الغذاء والدواء ووزارة الصحة والبلديات	2022-2027	**5**
الهدف الاستراتيجي الثاني :تحسين إمكانية الوصول/الحصول على الغذاء				
الهدف الفرعي 1: تقليل أعداد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي				
1. برنامج دعم شبكات الحماية الاجتماعية	وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية	وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التخطيط وصندوق المعونة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وصندوق	2022-2024	**30**

		الزكاة والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وصندوق التنمية والتشغيل		
الهدف الفرعي 2: إيجاد فرص اقتصادية مستدامة				
1. برنامج تحسين فرص كسب العيش في الريف، ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب	وزارة الزراعة ووزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية	وزارة الزراعة ووزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص	2022-2030	**40**
2. برنامج توفير البيئة المواتية والمحفزة للاستثمارات والفرص الاقتصادية الجديدة	مؤسسة تشجيع الاستثمار ووزارة التخطيط ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة الزراعة ومؤسسات الاقراض المتخصصة	مؤسسة تشجيع الاستثمار ووزارة التخطيط ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة الزراعة ومؤسسات الاقراض المتخصصة	2022-2024	**15**
الهدف الفرعي 3: توفير العيش الكريم للاجئين				
1. برنامج استدامة سبل العيش الكريم للاجئين	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية والمانحين ومنظمات الأمم المتحدة	2022-2030	**غير محدد**
الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له				
الهدف الفرعي 1: تحسين جودة الغذاء				
1. برنامج تحسين جودة الأغذية	مؤسسة المواصفات والمقاييس	مؤسسة المواصفات والمقاييس ومؤسسة الغذاء والدواء ووزارة	2022-2030	**5**

	ومؤسسة الغذاء والدواء ووزارة الصحة ووزارة الزراعة ووزارة الصناعة والتجارة	الصحة ووزارة الزراعة ووزارة الصناعة والتجارة والبلديات ومنظمات المجتمع المدني		
الهدف الفرعي 2: اعتماد تدابير فعالة للحد من سوء التغذية وآثارها المحتملة				
1. برنامج تدعيم الغذاء بالعناصر الغذائية والمعادن	وزارة الصحة ووزارة الصناعة والتجارة	وزارة الصحة ووزارة الصناعة والتجارة ومصنعي الغذاء	2022-2027	**10**
2. برنامج التغذية المدرسية	وزارة التربية والتعليم	وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية ومنظمات الأمم المتحدة	2022-2030	**30**
3. برنامج الرعاية الأسرية	وزارة الصحة	وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني	2022-2025	**15**
الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز حوكمة الأمن الغذائي				
الهدف الفرعي 1: تعزيز البنية المؤسسية للأمن الغذائي				
1. برنامج إنشاء وتعزيز الإطار المؤسسي للأمن الغذائي في الأردن	الأمن الغذائي	رئاسة الوزراء والأمن الغذائي ووزارة المالية ووزارة التخطيط	2022-2024	**10**
2. برنامج إنشاء قاعدة بيانات ونظام رصد للأمن الغذائي في الأردن	الأمن الغذائي	رئاسة الوزراء ووزارة التخطيط والأمن الغذائي ودائرة الاحصاءات العامة	2022-2024	**5**
3. برنامج تعديل الإطار القانوني والتنظيمي للأمن الغذائي	الأمن الغذائي	الأمن الغذائي	2022-2024	**3**
الهدف الفرعي 2: تعزيز بحوث النظم الغذائية، والابتكار ونشر				

التكنولوجيا، وتطوير العمليات والإجراءات والخدمات				
1. برنامج دعم البحوث وتنمية المعرفة ونقلها	الأمن الغذائي والمركز الوطني للبحوث الزراعية والجمعية العلمية الملكية	الأمن الغذائي والمركز الوطني للبحوث الزراعية والجمعية العلمية الملكية والجامعات ومنظمات المجتمع المدني	2022-2027	**15**

الملحق (8): برنامج العمل لنهاية 2021

1. الموافقة على الاستراتيجية والاحتفال بإطلاقها.
2. البدء مباشرة في إعداد خطة تنفيذ مفصلة، بما في ذلك وثائق المشاريع لتحقيق الأهداف والبرامج الاستراتيجية المختلفة **في غضون ثلاثة أشهر** من إقرار الاستراتيجية.
3. إعداد البنود المرجعية للدراسات المذكورة في الفصل الثالث **خلال ثلاثة أسابيع** من تاريخ الموافقة على الاستراتيجية.
4. إكمال الدراسات المذكورة في برنامج الدعم المؤسسي **في غضون ستة أشهر** من إقرار الاستراتيجية.
5. تحديد أو إنشاء الجهة التي ستشرف على الأمن الغذائي في الأردن وتحدد آليات عملها **خلال ستة أشهر** من إقرار الاستراتيجية.
6. تخصيص ميزانية طارئة للوحدة التي سيتم إنشاؤها واجتذاب التمويل والدعم الفني الطارئ للأنشطة العاجلة **خلال ستة أشهر** من إقرار الاستراتيجية.
7. تكثيف الاتصالات مع الجهات ذات العلاقة، ولا سيما المانحين والمستثمرين من المنطقة وخارجها، فيما يتعلق بإنشاء المركز الإقليمي للأمن الغذائي.
8. تشكيل فريق عمل رفيع المستوى معني بالأمن الغذائي يضم ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص والجهات المانحة ومنظمات الأمم المتحدة لتحسين التنسيق والتناغم بين السياسات والتدخلات **في غضون ثلاثة أشهر** من إقرار الاستراتيجية.
9. تفويض اللجنة الوطنية للأمن الغذائي برئاسة معالي وزير الزراعة بمتابعة تنفيذ العملية الانتقالية لحين تحديد/إنشاء الجهة المعنية بالأمن الغذائي. (يتم ذكر ذلك في كتاب الموافقة على الاستراتيجية)
10. عقد مؤتمر اقليمي في الأردن بشأن الأمن الغذائي والنظم الغذائية في ضوء التغيرات والتطورات الإقليمية والدولية **في غضون ستة أشهر** من إقرار الاستراتيجية وسيستغل هذا المؤتمر أيضاً كفرصة لتعزيز التعاون الاقليمي والتأكيد على الدور الأردني في تحقيق واستدامة الأمن الغذائي والنظم الغذائية.
11. التوصل الى اتفاق (عقد) بين الحكومة والمانحين ومنظمات الأمم المتحدة بشأن اعتماد آليات جديدة تأخذ في الاعتبار استمرارية التمويل وانتشال اللاجئين من بؤر الجوع والفقر والبطالة.